الـــــــــمدرسة الـــــوطنية العليا للعلوم السياسية

قـــسم: الـــــدراســـــات الإقـــلـيـــمـيـــة

تخصص: دراســـات إفريـــــقيـــــة

دور المؤسسة العسكرية السياسي في مصر بعد 2011

مذكرة مقدَّمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب

سناء قياس.

إشراف الأستاذ

الـــــــــسنة الـــــــجـــــامعية

2015- 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَر وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُط مِنْ وَرَقة إِلاَ يَعْلَمُهَا ولاَ حَبة فِي ظُلُمَاتِ الأرْضِ وَلاَ رَطبِ وَلاَ يَابس إِلا فِي كِتاب مُبِين﴾

سورة الأنعام، الآية 95

الإهـدا ء

إلى سندي في هذه الحياة أبي الحبيب الذي له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في مواصلة مشواري الدراسي

وإلى أمي الحبيبة وأختي وأخوي وإلى زميليّ صليحة

و زكرياء اللذان ساندانـي طيلة مشواري الدراسي

و إلى روح جدي الحبيب الذي علمني دروسًا في الحياة

شكـــــــــــر

الحمد للّه الذي وفقنا لإتمام هذه المذكرة

فالحمد لك ربي حتى ترضى والحمد لك إذا رضيت

ولك الحمد بعد الرضى.

على الأصل نمشي والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه

وأن نسدي الشكر لمستحقيه لمن أفادونا ولو بكلمة طيبة.

أولا وقبل كل شيء أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم الى كل

الاساتذة في

المدرسة الوطنية التي منحتنا فرصة الدراسة على مقاعدها، وأخص

بالذكر الأستاذ لقمان مغراوي الذي لم يبخل علينا بوقته ولا بجهده

واهتمامه لكي يوفر لنا مناخا علميا يسمح لنا بطلب العلم

مقدمة

تحتاج أي دولة للحفاظ على بقائها واستمرارها إلى وجود مؤسسات تظافر جهودها من أجل تحقيق هذا الهدف، وهو الهدف الأسمى للدولة، ومن أهم هذه المؤسسات، المؤسسة العسكرية التي تعتبر وسيلة ردع لأي خطر محتمل، وما يجعل المؤسسة العسكرية على هذا القدر من الأهمية هو اضطلاعها بأداء دور أساسي وحساس وهو حماية أمن الدولة ومقوماتها من أي اعتداء خارجي أو أي ضرر قد يمس بالمصلحة القومية للبلاد، لكن هذه المؤسسة لم تكتفِ بأداء الدور الذي أُسست لأجله وأصبحت تلعب دورًا خفيًا هو الدور السياسي البعيد عن اختصاصها الأصلي، وهذا التدخل في الحياة السياسية يجعل العلاقات بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في توتر مستمر، لاعتبار السلطة المدنية أداء المؤسسة العسكرية لدور سياسي هو تعدي على السلطة. لكن هذه العلاقة قد يسودها الاستقرار في بعض الأحيان عندما يكون هناك توافق بين المؤسسة العسكرية والنخبة السياسية.

إن هذا التدخل في الشأن السياسي للدولة من طرف المؤسسة العسكرية جعل الباحثين في نهاية الحرب العالمية الثانية يهتمون بدراسة الدور السياسي الذي تلعبه، وركزوا أكثر على دراسة هذه الظاهرة في دول العالم الثالث كجهاز مؤثر في العملية السياسية في هذه الدول، وسبب نيل دول العالم الثالث النصيب الأكبر من هذه الدراسات هو أن دول العالم الثالث تتميز بهشاشة أنظمتها السياسية وضعف أدائها وهذه هي الثغرة التي تستغلها المؤسسة العسكرية في تلك الدول لتتدخل في مجال غير مجالها الأمني، وهو المجال السياسي.

بالرغم من الاعتقاد السائد بأن المؤسسة العسكرية تتدخل في الحياة السياسة بهدف الوصول إلى مناصب السلطة وعادةً ما يكون هذا التدخل في شكل انقلاب عسكري، إلا أن هذا السبب ليس الوحيد الذي يجعلها تلعب دورًا سياسيًا، فقد يكون هدفها حماية الوحدة الوطنية والمصلحة العليا للبلاد.

وسنتناول في دراستنا هذه حالة مصر باعتبارها دولة من دول العالم الثالث حيث سيتم التركيز على مرحلتين مهمتين في تاريخ مصر، وهما الفترة التي تلت ثورة 25 يناير

2011 والفترة التي تلت ثورة 30 يونيو 2013، حيث حدث فراغ سياسي في هاتين المرحلتين وتكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة البلاد لسد ذلك الفراغ.

1- المشكلة البحثية

يُعد تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية أحد أهم الإشكاليات التي حازت اهتمام الباحثين، حيث اهتموا بتحليل دور المؤسسة العسكرية التي تتعدى دورها في الكثير من الأحيان حيث أن دورها الاساسي هو حماية الأمن القومي للدولة من الاعتداءات الخارجية لكي تلعب دورًا في الحياة السياسية أيضا وهذه الظاهرة تبرز بشكل جلي في دول العالم الثالث، وهذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية:

ما هي دوافع ومظاهر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة في مصر ، وإلى أي مدى أثّر هذا التدخل على الاستقرار السياسي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011؟

ويمكن صياغة ا تساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هي أسباب تدخل المؤسسة العسكرية المصرية في ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013
- كيف يمكن تقييم أداء المؤسسة العسكرية المصرية في المراحل الانتقالية التي مرت بها مصر بعد 2011 ؟

2- الفرضيات:

- كلما زاد تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة كلما تراجع الاستقرار السياسي.
- كلما ضعف أداء القادة السياسيين كلما زادت فرص تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.
- هناك علاقة قوية بين المصالح المؤسسية والسياسية للمؤسسة العسكرية وبين الانقلابات العسكرية والتي تستخدم كآلية لحماية مصالح المؤسسة العسكرية من أي تهديد.
- إن لعب المؤسسة العسكرية المصرية لدور سياسي في ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 كان نتيجة لضعف الأداء السياسي للقادة المدنيين.

3- مجالات الدراسة:

تعالج هذه الدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الدولة المصرية، ويمكن تحديد مجالات الدراسة في:

أ- **المجال المكاني (الجغرافي):** تشمل مصر باعتبارها دولة من دول العالم الثالث الواقعة بالقارة الافريقية.

ب- المجال الزماني: تركز هذه الدراسة على دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في مصر بعد 2011.

ج- المجال الموضوع: تتناول هذه الدراسة الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية بعد سقوط نظام حسني مبارك في 2011، وكيفية تسييرها للمرحلة الانتقالية عقب ثورة 25 يناير 2011م والمرحلة الانتقالية عقب ثورة 30 يونيو 2013.

4- الأهمية العلمية والعملية للدراسة:

أ- الأهمية العلمية:

نال الدور السياسي للمؤسسة العسكرية اهتمام الباحثين في العلوم السياسية وخاصة في دراستهم لدول العالم الثالث، كما حظيت كل من ثورة الـ 25 من يناير 2011 و 30 يونيو 2013 في مصر باهتمام الباحثين في العالم العربي والغربي نظرًا لخصوصية الدور الذي أدته المؤسسة العسكرية في هاتين الفترتين، ولكن لم يتم الاتفاق على موقف واحد حيال الدور الذي أدته المؤسسة العسكرية في المراحل الانتقالية، فهناك من اعتبره تدخلا مشروعًا وهناك من اعتبره تعديًا من طرف المؤسسة، ومن أجل ذلك جاءت الدراسة لتحاول فهم طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مصر بعد 2011.

ب- الأهمية العملية:

مصر واحدة من أهم دول العالم العربي، وتلعب دورًا محوريا في محيطها ، كما أن دولة بحجم مصر إذا ما اختل الاستقرار فيها فإن ذلك سيؤدي إلى التأثير على باقي دول

المنطقة، خاصة وأنها تقع في منطقة حساسة وذلك لتواجد اسرائيل، لهذا فإن دراسة وفهم ما يحدث في مصر هو ليس شأن داخلي يخص مصر وحدها بل يخص الدول العربية ككل.

5- المناهج والاقتراب المستخدمة:

كل دراسة تقتضي بالضرورة مناهج وأدوات عملية، والمناهج المتبعة في هذه الدراسة هي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطرق تحليل وتفسير الظواهر بشكل علمي منظّم، يعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهومها ومستوياتها المختلفة، وعليه فظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في الشئون السياسية تستدعي شرح وتفسير، العوامل التي تدفع المؤسسة العسكرية للعب هذا الدور السياسي الذي هو ليس من اختصاصها في الأصل.
- **منهج دراسة الحالة:** إذ يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة واحدة والتعمق فيها والإحاطة بجميع جوانبها، فدراستنا تتطلب استخدام هذا المنهج وذلك لفهم ما حدث في مصر من تحولات وصراعات بعد 2011م.

كما استعملنا في هذه الدراسة جملة من الإقترابات لفهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة وهي:

- **اقتراب النخبة: أي** وجود نخبة معينة تسيطر على مقاليد السلطة وتسيّر الدولة، فهذا الاقتراب ملائم لدراسة النخبة العسكرية في مصر .

6 -الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي تناولت موضوع تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسي، العديد من المذكرات في شهادة الماجستير والماستر، ومن بينها:

- مذكرة ماجستير لـ أمحمد رفيق غراب بعنوان "**دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب إفريقيا**" جامعة الجزائر3. و قد توصلت الدراسة إلى أن تدخل الجيش في الحياة السياسية في إفريقيا عامة وبلدان غرب إفريقيا خاصة يعود إلى العوامل

التاريخية التي جعلت الجيش يتصدر الساحة السياسية وذلك لافتقاد السلطة السياسية للخبرة والتنظيم، بينما تتميز المؤسسة العسكرية شديدة التنظيم.

- مذكرة ماجستير لياسر محمد علي لوز تحت عنوان "**دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**" جامعة الأزهر–غزة ، وتناولت الدراسة الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011 فتوصلت إلى أن علاقة الرئيس بقائد القوات المسلحة قد تؤثر على موقف المؤسسة العسكرية المصرية من ثورة 25 ينار 2011 بالإضافة إلى أنه كلما زادت سيطرة المؤسسة العسكرية على شؤون الدولة أصبح من المتعذر تحقق الديمقراطية.
- مذكرة لمحمد سمير الجبور بعنوان "**الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**"، جامعة الأزهر–غزة. حيث توصلت الدراسة إلى أن خروج المؤسسة العسكرية المصرية عن التقاليد الراسخة لأي مؤسسة عسكرية أخرى وممارسة دور سياسي هو بروز حال وجود خطر على الأمن القومي المصري، حيث كلما ازدادت التهديدات الأمنية والاقتصادية والسياسية ازدادت الحاجة إليها للتعامل معها، الأمر الذي يزيد من نفوذها وأهميتها في الحياة السياسية.

7- خطة البحث

من أجل الإحاطة بالموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة فصلين تناول الفصل الأول تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية والدور الذي لعبته في محطات مهمة من تاريخ مصر بالإضافة إلى أدوار أخرى لعبتها على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي.

أما بالنسبة للفصل الثاني فركزت فيه الدراسة على الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في المراحل الانتقالية التي مرت بها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م وثورة 30 يونيو 2013 وما تلاهما من أحداث.الخاتمة وجاءت في شكل استنتاجات.

الفصل الأول
تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية وأدوارها

تمهيد

تعد مصر دولة من أهم دول الشرق الأوسط كانت ولازالت تلعب دورًا محوريا بالمنطقة، ولقد برز دور المؤسسة العسكرية فيها منذ انقلاب 1952 – الذي قاده تنظيم الضباط الأحرار– وحتى يومنا هذا في معظم القرارات المصيرية والسياسية على وجه الخصوص، وبالتالي فإن دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية تتعاظم أهميته نظرا لعدة عوامل كنا قد ذكرناها في الفصل السابق، والتي من بينها قوة المؤسسة العسكرية وقدرتها التنظيمية المرتفعة التي تمكنها من لعب أدور متزايدة في النظام السياسي. قبل التطرق لدور المؤسسة العسكرية المصرية في الحياة السياسية بعد2011 سنقوم أولا بدراسة تاريخها والأدوار المختلفة التي لعبتها منذ ثورة يوليو 1952م.

المبحث الأول: تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية

من الصعب فهم ظاهرة سياسية ما دون معرفة تاريخها وبداياتها، فمعرفة تاريخ الظاهرة وتتبع تطورها يقودنا إلى فهم وتفسير الوضع الذي آلت إليه، وبما أن موضوع دراستنا هو الدور السياسي للمؤسسة العسكرية فإننا سنعالج في هذا المبحث تاريخها لكي نفهم وضعها ومكانتها في النظام المصري وكيفية اكتسابها تلك المكانة.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية في فترة حكم جمال عبد الناصر

قبل اعتلاء جمال عبد الناصر لمنصب رئيس الجمهورية كانت هناك مرحلة مهمة في تاريخ مصر غيرت ملامح نظامها بشكل كامل وهذا الحدث هو انقلاب 23 يونيو 1952 الذي قام به تنظيم الضباط الأحرار– وهم مجموعة من الضابط المصريين الذين شاركوا في التخطيط لانقلاب 23 يوليو 1952– وكان هدفهم الرئيسي إخراج الاستعمار البريطاني من مصر، لكن سرعان ما تغيرت أهداف هذا التنظيم بسبب استبداد الحكم الملكي وسيطرة العائلة الحاكمة من سلالة محمد علي باشا، وكذلك تردي أوضاع الجيش المصري لعدم جودة التجهيزات مما جعله عاجزا عن تأدية مهامه، ومن هنا بدأ أفراد هذا التنظيم بوضع برنامج اشتمل على الأهداف التالية[1]:

- بناء جيش مصري قوي.
- طرد الاستعمار البريطاني.
- تحقيق العدالة اجتماعية.
- القضاء على الإقطاع.
- القضاء على ظاهرة احتكار السلطة وسيطرة رأس المال.
- إقامة نظام ديمقراطي.

بعد أن اتضح لتنظيم الضباط الأحرار مدى فساد نظام الحكم في مصر وذلك بعد الانهزام في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وكذلك الأوضاع المزرية التي كان يعيشها

[1]– احمد بيضون، **ثورة 23 يوليو حصيلة ودروس**، ط1، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، 2003 ، ص ص. 34-36.

الشعب المصري في ظل الحكم الملكي، قام التنظيم بانقلاب ضد النظام الملكي في ثورة 23 يوليو 1952 ومن هنا بدأ يتجلى الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في مصر في هذه الفترة، ولقد تم تبرير الانقلاب بالأسباب التالية[1]:

1- فساد الوضع السياسي والدستوري: جاء الانقلاب كنتيجة للنظام الملكي الذي اعتبره تنظيم الضباط الأحرار فاسداً وموالى للاستعمار البريطاني، بالإضافة إلى فساد النظام الحزبي وغياب الديمقراطية بسبب التزوير في نتائج الانتخابات لصالح أحزاب الأقلية التي حكمت الدولة في ظل حكم الملك الموالي للاحتلال البريطاني.

2- استمرار الاحتلال البريطاني: استمرار تواجد الاحتلال البريطاني في مصر تدخله في شؤونها الداخلية كان هو الآخر دافعا رئيسيا للانقلاب على الحكم الملكي، ولم يكن هناك أي دليل يشير إلى احتمال جلاء بريطانيا عن مصر على الرغم من اعترافها بسيادتها.

3- سوء الأوضاع الاقتصادية: كان الاقتصاد المصري يقوم على الإنتاج الزراعي فقط وخاصة مادة القطن، لذا فقد انتشرت البطالة وانخفضت الأجور وتدنت مستويات المعيشة، وسيطرت الأيادي الأجنبية على الاقتصاد المصري المتمثل في شركات التأمين الكبرى والتجارة الخارجية والبنوك.

4- سوء الأوضاع الاجتماعية: انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين، الأولى قليلة العدد تتكون من الزعماء الإقطاعيين، وكانت هي المسيطرة على ثروات البلاد، أما الطبقة الثانية فكانت تضم الأغلبية من الفلاحين والحرفيين والتجار والعمال، وتتمتع بحقوق ملكية محدودة، ودخول منخفضة بالكاد يسدون بها حاجاتهم اليومية.

5- حرب فلسطين: 1948 تركت حرب فلسطين الحزن في نفوس الشعب المصري وخاصة بين ضباط الجيش المصري وجنوده الذين شاركوا في الحرب للتخلص من الفساد، الذي من بين علاماته صفقات الأسلحة الفاسدة التي بسببها راح العديد من الضحايا.

[1]- الهيئة العامة للاستعلامات ، ثورة 23 يوليو 1952، في:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=28315#.Vy-qV4SLTIU ، تم الاطلاع على الموقع في:2016/05/03.

إن أخطر ما أنتجه هذا الانقلاب بقيادة عبد الناصر هو ترسيخ فكرة انتقال السلطة من الأسرة الملكية إلى الأسرة العسكرية، فبعد أن كانت السلطة ميراثا للطبقة الملكية، أصبحت بعد الانقلاب ميراثا للمؤسسة العسكرية، وهو وعي ترسخ على مدار السنوات والأجيال العسكرية بما أصبح يستحيل نزعه بسهولة أو تغيير القناعات فيه، وقد ظهرت تيارات معادية لفكرة الدولة المدنية أو القيادة المدنية للدولة، ولذلك عملت الجمهوريات المتعاقبة على حكم مصر على إضعاف الحركة المدنية وتهميشها وذلك بمنع الأحزاب نهائيا أو وضعها دائما تحت الضغط لمنع تشكل تيارات مدنية مؤهل لإدارة دولة، واكتفت القيادات العسكرية بارتداء البدلة المدنية بدلا من العسكرية وصناعة بنية سياسية مدنية ضعيفة وشكلية لتمثل غطاء للحكم العسكري القائم آنذاك[1].

على الرغم من أن الانقلاب قامت به النخبة العسكرية على السلطة الشرعية للبلاد إلا أنه حظي بتأييد شعبي كبير خاصة سكان الأرياف وذلك لأنهم كانوا مضطهدين في ظل الحكم الملكي، وبالتالي نلاحظ هنا أن الانقلاب عندما حظي بالتأييد الشعبي سماه الكثيرون بـ "ثورة 23 يوليو 1952" وليس انقلاب بالرغم من أن العسكر هو من أطاح بالنظام السياسي وليس الشعب.

حققت المؤسسة العسكرية المصرية بهذا الانقلاب مجموعة من النتائج نجملها في ما يلي:

- تأميم قناة السويس.
- نيل الاستقلال والحرية المفقودة على أيدي الاحتلال البريطاني.
- السيطرة على الحكم في مصر وإسقاط الحكم الملكي.
- إجبار الملك على التنازل عن العرش ومن ثم مغادرة مصر.
- إلغاء النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري.
- توقيع اتفاقية الجلاء بعد أكثر من سبعين عاما من الاحتلال.
- بناء حركة قومية عربية للعمل على تحرير فلسطين.

[1]–جمال سلطان، انقلاب 23 يوليو 1952 والتأسيس لعسكرة الدولة"، في:
http://almesryoon.com/المقالات/11-جمال-سلطان/522665-، تم الاطلاع على الموقع في: 2016/04/7.

بعد الانقلاب حكم مصر محمد نجيب حتى 14 نوفمبر 1954 وكانت هناك مشاكل عديدة بين قادة الانقلاب، وخلال هذه الفترة الوجيزة كانت مؤسسات الدولة بشكل رئيسي ما زالت تدار من خلال مدنيين ولم يكن للعسكريين الخبرة في تسيير أمور الدولة المختلفة لكن بعد فشل الوحدة مع سوريا في1961 بدأت عسكرة الدولة المصرية، وتولت المؤسسة العسكرية إدارة مختلف المؤسسات المدنية من وزارات وهيئات وغيرها حتى على مستوي المدن والأحياء بالرغم من وجود مدنيين في الحكم إلا أنهم كانوا يمثلون الأقلية، فالوزير مثلا مدني ولكن وكيل أول الوزارة وبالذات للشئون الإدارية والمالية يكون من أصل عسكري[1].

بعد وصول عبد الناصر إلى السلطة اتخذ إجراءات لمنع تسييس المؤسسة العسكرية لأن ذلك يشكل خطرًا ليس على الدولة فقط وإنما على المؤسسة بحد ذاتها ويجعلها عرضة للاختراق ويهدد مصالحها وقدراتها الدفاعية، لذلك قام بإنشاء بؤرة أمنية عُرفت باسم (رجال المشير) ولكن سرعان ما أُحبط هذا الإجراء على يد جماعة المشير التي كانت تسيطر على المؤسسة العسكرية وتعقد الاتفاقيات مع القادة السياسيين وتطالبهم كذلك بالحصول على امتيازات للجماعة مقابل الخدمات التي يقدمها الجيش للنظام القائم[2].

بقيت المؤسسة العسكرية في عهد عبد الناصر حاضرة وبقوة في القرارات المصيرية وخاصة السياسية منها، وبرز الدور السياسي لها من خلال إتمام الوحدة المصرية السورية' وهذا القرار يعد قرارًا مصيريا بالنسبة لدولة بحجم مصر، ففي 11 يناير 1956 قَدِم أعضاء المجلس العسكري السوري إلى مصر حاملين معهم مذكرة بها طلب الوحدة مع مصر، وتم التوقيع على هذه المذكرة التي نصت على ما يلي:

"**إن القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة السورية، وشعورًا منها بمسؤوليتها القومية، ودورها التاريخي، ووفاءً منها للشعب العربي في سوريا (...) لتعلن أن كل وحدة تبنى على الأسس السابقة الذكر ليس إلا تحالفًا لجيشين تابعين لدولتين منفصلتين، ذلك**

---

[1]–أحمد الحفناوي،" التداخل بين المؤسسة العسكرية والحياة المدنية في مصر"، في https://drelhefnawy.wordpress.com/2013/09/03/التداخل-بين-المؤسسة-العسكرية-والحياة/ ، في:2016/04/17

[2]–سليمان الحكيم، **أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والإخوان**، القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر،1996، ص66 .

إن متطلبات الدفاع وسلامة الأمة وحفظ كيانها في عصرنا الحاضر تقتضي جمع الشعوب العربية المتحررة في كيان واحد لتساهم في تحرير بقية شعوب الوطن العربي"[1].

وبالفعل تم توقيع اتفاقية الوحدة فيما بعد ليكون جمال عبد الناصر رئيسًا للجمهورية والقاهرة عاصمةً لها، وجاء بعد ذلك الانقلاب في سوريا لينهي الوحدة التي لم تدم طويلا.

مثلت فترة حكم جمال عبد الناصر ذروة سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في البلاد، حيث أن هذه السيطرة أثرت على الديمقراطية في مصر وأصبح يوصف النظام آنذاك بأنه حكم عسكري أو شمولي، وما جعل الحكم العسكري يستمر في هذه الفترة هو الأزمات التي كانت تمر بها مصر وهددت أمنها القومي بالدرجة الأولى، كالعدوان الذي وقع في 1967م.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية في فترة حكم أنور السادات

بعد وفاة جمال عبد الناصر تم إجراء استفتاء شعبي في 15أكتوبر 1980 أسفر عن اختيار أنور السادات ليكون رئيسًا للجمهورية، وهذا الأخير كانت ترى فيه أجنحة النخبة السياسية في مصر(جناح قيادة الاتحاد الاشتراكي، جناح المعتدلين، جناح جهاز الأمن) وسيلة للسيطرة على الحكم[2].

شهدت فترة حكم السادات نوعًا من التراجع لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فرغم الخلفية العسكرية لأنور السادات إلا أنه سعى لإقامة نظام أكثر ديمقراطية، حيث قرر عام 1976 عودة الحياة الحزبية، وهكذا ظهر الحزب الوطني الديمقراطي كأول حزب سياسي بعد انقلاب يوليو 1952م والذي أسسه وترأسه السادات حمل في البداية اسم بالبداية حزب مصر، ثم ظهرت أحزاب أخرى كحزب الوفد الجديد وحزب التجمع الوحدوي التقدمي وغيرها.

وفي هذا الصدد يقول رئيس المخابرات العامة اللواء فؤاد نصار: "**أن السادات كان متحمسًا جدًا لنشر الديمقراطية في مصر، وكانت بداية تكوين الأحزاب الثلاثة، بداية قوية**

---

[1]–محمد حسنين هيكل، **حرب الثلاثين سنة**،ج1، سنوات الغليان، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، 1988، ص.247.

[2]–مايسة الجمل، **النخبة السياسية في مصر:دراسة حالة النخبة الوزارية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998، ص.89.

لتحقيق الديمقراطية، وحرية الرأي في مصر، وحاول السادات أن ينتقل من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، ولكن من معه لم يساعدوه"[1].

إضافة إلى توسيع النشاط الحزبي في مصر، عمل السادات كذلك على تقليل الحضور العسكري في مجلس الوزارات وسمح للمؤسسة العسكرية بلعب دور اقتصادي مما حذا بالقادة العسكريين إلى تقديم ولائهم لمؤسسة الرئاسة لأنها الضامن الوحيد لاستمرار دورهم السياسي وإن لم يكن بنفس الفعالية التي كان عليها في فترة حكم عبد الناصر، وبذلك استطاع السادات أن يمسك بخيوط المؤسسة العسكرية، وكان السادات قد بدأ في الإعداد لحرب 1973، وحقق الانتصار الجزئي مما ساهم في تعزيز حكمه، وقد أثّرت هذه الحرب على الدور الخارجي للجيش المصري في الدفاع عن الأمن القومي، واكتفى بلعب أدوار داخلية، ففي منتصف السبعينات انطلقت انتفاضة الخبز في مصر احتجاجًا على ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدهورت الأوضاع الاقتصادية مما دفع الجيش المصري للتدخل لقمع هذه المظاهرات ومواجهة المدنيين. لم تتوقف حالة الانكفاء الداخلي للجيش على قمع المظاهرات، فقد ساهمت سياسات السادات بعد ذلك في إعادة الدور الاستراتيجي للمؤسسة العسكرية المصرية من خلال ما عُرِف بسياسة "الانفتاح"، وأثرها على السياسة الخارجية والأمن الوطني[2].

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية في فترة حكم حسني مبارك

بعد اغتيال السادات في 06 أكتوبر1981 تولى محمد حسني مبارك رئاسة الجمهورية في 14 أكتوبر من نفس السنة، وكان هو الآخر ذو خلفية عسكرية، واستمر حكمه لمدة ثلاثين عامًا (1981-2011). اتسمت فترة حكمه بوجود توافق بين المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، وتجلى ذلك في تولي أفراد من المؤسسة العسكرية لمناصب سياسية في السلطة التنفيذية ومن الأمثلة على ذلك: تولي المشير "محمد طنطاوي" لمنصب وزير الدفاع من 1991إلى 2012، حيث عزله محمد مرسي، وتعد فترة توليه لهذا المنصب

[1]-خالد سليمان، **شهود على العصر**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص58.

[2]- دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي: كيف أحكم العسكريون قبضتهم على مقاليد السلطة في مصر، في: **http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history/**، تم الاطلاع على الموقع في 2016/4/6

طويلة بالنظر إلى حساسية المنصب، كما أنه حكم مصر من 2011/02/11 إلى 2012/06/30، ويعتبر منفذًا للسياسة العامة في مصر[1].

في عهد مبارك انتشر الفساد بين الشرائح المختلفة للشعب المصري سواء العليا أو الوسطى أو الدنيا بدرجة لم يعرف لها مثيل لا في السبعينات ولا في الستينيات والخمسينيات، ولا حتى في العهد الملكي، فقد أصبحت مصر في هذه الفترة دولة ضعيفة فاقدة للقدرة على معاقبة الخارجين عن القانون، كما أنها لا تملك مشروع قومي أو هدف وطني يجتمع الشعب عليه، فأصبح النظام لا يستند في بقائه واستمراره في الحكم على الشرعية الشعبية بقدر اعتماده على رضا القوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمعونات التي تقدمها له[2]، وهذا ما مهد لقيام ثورة 25 يناير 2011 التي كانت أبرز اسبابها تغيير الأوضاع الاجتماعية المتدهورة للشعب المصري وتحقيق العدالة الاجتماعية التي نتج عن غيابها ظهور طبقة فاحشة الثراء وهي الأقلية من المجتمع المصري في مقابل اتساع الطبقة الفقيرة وزوال الطبقة المتوسطة بالإضافة إلى منع مشروع التوريث الذي كان مبارك قد مهد له.

كانت المؤسسة العسكرية هي الأخرى تؤيد رحيل مبارك ليس فقط لمطالبة الشعب المصري بذلك وإنما أيضا دفاعًا عن مصالحها، وفي هذا الصدد يذكر الكاتب بصحيفة الجارديان البريطانية " Lan Black" أن القيادة العليا للمؤسسة العسكرية في مصر لم تكن راضية عن مشروع توريث حسني مبارك الحكم لنجله جمال مبارك رجل الأعمال، خاصة في ظل تمسكهم بالأجندة الليبرالية التي تحرص على المحافظة على مصالح النظام القائم وحاشيته من رجال الأعمال الخواص أيًا كان الثمن[3].

---

[1] – محمد البارز، سقوط **الآلهة :كيف انهار مبارك و رجاله (جنرالات و ثوار الجيش و الشعب من الوفاق إلى الصدام)**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2012، ص30.

[2] – جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011**، دار الشروق ، ص88.

[3] – Ian Black, Middle East editor guardian.co.uk, Friday 4 February 2011 10.50 GMT, in : **http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/04/egypt?INTCMP=SRCH**

وسنقوم بتوضيح أكبر لفترة حكم مبارك، في الفصل الثالث ذلك أن فساد هذا النظام هو ما أدى فيما بعد إلى قيام ثورة 11 يناير 2011، التي أدت فيها المؤسسة العسكرية دورًا سياسيا بارزًا، إذ لولا تدخلها في المشهد السياسي المصري أثناء الثورة لما سقط نظام مبارك المتجذر في مصر من 30 عامًا.

في نهاية الفصل يمكن القول أن المحطات التاريخية التي مرت بها مصر أكسبت المؤسسة العسكرية خبرة سياسية، ذلك أنه كان يتم إقحامها للعب هذا الدور من طرف الرؤساء الذين حكموا مصر والذين هم في الأصل ذوي خلفية عسكرية.

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي

إن الأدوار التي تضطلع بها المؤسسة العسكرية لا تقتصر فقط على حماية أمن الدولة من التهديدات الخارجية ولكنها تعلب أيضا أدوارًا مهمة على مستوى العلاقات الدولية، إذ تؤثر على السياسية الخارجية المصرية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الإستراتيجية، أما على المستوى الداخلي فهي تقوم بدور محوري وهو الدور الاقتصادي الذي ساهم في تعزيز مكانتها في النظام المصري على اختلاف فترات الحكم التي مرت بها مصر.
وفي هذا المبحث سنتطرق لدور المؤسسة العسكرية على المستويين الاستراتيجي الاقتصادي.

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية على المستوى الاستراتيجي

إن عملية صنع القرار السياسي في مصر لها خصوصيتها كباقي دول العلم الثالث، فرغم أن القرارات المتخذة هي ذات طبيعة سياسية إلا أن هذا لم يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في صنع السياسات الداخلية والخارجية للبلاد، وقد شهدت عملية صنع القرار في عهد كل من (جمال عبد الناصر، أنور السادات، حسني مبارك) تدخلا للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي حيث لعب دورًا سياسيا بارزًا في فترات عصيبة مرت بها مصر آنذاك.

تُعد المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات في مصر بل أنها أهم حتى من مؤسسة الرئاسة بحد ذاتها وذلك بحكم الدور الذي تلعبه، وما جعلها بهذه الأهمية أيضا هو الموقع

الحساس لمصر فهي تقع في منطقة الشرق الأوسط حيث تتواجد إسرائيل، في ظل حالة الانكشاف الأمني في العديد من المناطق الحدودية الحساسة للدولة المصرية، وعلى رأسها شبه جزيرة سيناء التي شكل الحفاظ على أمنها أحد العناصر الأساسية للأمن الوطني المصري، وتسيطر المؤسسة العسكرية على الدولة المصرية من خلال ما تملكه من أجهزة استخباراتية كالمخابرات الحربية والمخابرات العامة ومباحث أمن الدولة، حيث أن هذه الأجهزة تمثل فاعلًا رئيسيا في تعيين الموظفين في الحكومة، ولها الحق في الموافقة والبت في أي قرار داخل تلك المؤسسات[1].

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة وخاصة في السياسة الخارجية، وبما أن المؤسسة العسكرية هي التي تضطلع بدور حماية الدولة ومقوماتها من أي اعتداء خارجي، والقوة العسكرية ليست كالمقومات الأخرى للدولة كالجغرافيا والموارد الطبيعية التي تعد عوامل ثابتة، فهي في تغير مستمر وهذا راجع إلى التطور التكنولوجي والتدريب ومعدات التسلح، إضافة إلى التطورات الدولية سواء في المواقف السياسية أو العسكرية[2]، وبالتالي فإن العامل العسكري مهم في تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد إذ لا نتصور وجود دولة ذات سياسة خارجية فعالة دون وجود أدوات قوية لتنفيذ هذه السياسة والتي من بينها الأداة العسكرية.

لقد أدى تعاظم نفوذ المؤسسة العسكرية المصرية في الحكم وإشراكها في صناعة القرار إلى زيادة نفوذ المؤسسة وقوتها في بنية النظام السياسي المصري، فعلى المستوى الاستراتيجي لعبت المؤسسة العسكرية دورًا بارزًا في صنع واتخاذ القرارات على مستوى السياسة الخارجية للبلاد، خاصة وأنه منذ انقلاب يوليو 1952 وجميع الرؤساء الذين حكموا مصر كان لديهم خلفية عسكرية (عبد الناصر، السادات، مبارك)[3] .

[1]–عز الدين شكري، **عين العاصفة**، الدوحة: مؤسسة قطر للنشر، 2012، ص44.

[2]– محمد سمير الجبور، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية**، رسالة ماجستير جامعة غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، مارس 2014، ص 65.

[3]– نفس المرجع، ص77.

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية على المستوى الاقتصادي

إضافة إلى الدور الأمني الذي تضطلع به المؤسسة العسكرية في مصر، وتأثيرها على القرارات السياسية في البلاد، هناك دور آخر تضطلع به هذه المؤسسة وهو الدور الاقتصادي، ويمكن القول أن هذا الدور أكسبها مزيدًا من التأييد الشعبي وهذا التأييد جعل قراراتها تحظى بالقبول لدى الشعب المصري في المراحل المتأزمة التي مرت بها البلاد خاصة منذ انطلاق ثورة 25 يناير 2011.

تكمن أهمية إبراز الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية المصرية في أن معرفة وفهم هذا الدور ستقودنا إلى فهم الدور السياسي الذي تلعبه، ذلك أن ما هو سياسي لا ينفصل عما هو اقتصادي، فاللعبة السياسية لا يمكن فهمها دون ربطها بالمتغيرات الاقتصادية، وبما أننا بصدد دراسة دور المؤسسة العسكرية السياسي فيجب كذلك إبراز دورها الاقتصادي.

هناك تعريف للعسكريين قدمه باسل رمسيس، وهذا التعريف يوضح تدخل المؤسسة العسكرية في المجال الاقتصادي حيث يعرف العسكريين بأنهم "**مجموعة من الأفراد الذين تربطهم علاقة محددة بوسائل الإنتاج أو برأس المال أو بالعمليات الاقتصادية، وعبر هذه العلاقة تحددت مصالحهم الجماعية وتشكلت روابط فيما بينهم وتبلورت تدريجيا تصورات فكرية وثقافية وسياسية توحدهم وتعبر عن مصالحهم، وموقفهم من مجتمعهم**"[1].

تقوم المؤسسة العسكرية بلعب دور اقتصادي عن طريق الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهي إحدى هيئات إدارتها التابعة لها، حيث تساهم هذه في عملية التنمية الشاملة للدولة ونذكر منها[2]:

1- المساعدة في التخلص من مخلفات الحروب لإنشاء المشروعات التنموية والعمرانية.

---

[1]- **وسام جعفر**، رجال الأعمال والدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، في:

http://www.eipss-eg.org/رجال_الأعمال_والدور_الاقتصادي_للمؤسسة_العسكرية/317/0/2 ، **في:2016/03/12**

[2]- الهيئة الهندسية للقوات المسلحة(مصر)، في:

http://digital.ahram.org.eg/Home.aspx?aspxerrorpath=/articles.aspx ، تم الاطلاع على الموقع في:2016/05/01

2- إنشاء شبكات الطرق السريعة والكباري والمطارات في مختلف مدن مصر.

3- إقامة العديد من محطات تحلية المياه وحفر الآبار، ومد خطوط المياه إلى المدن والتجمعات العمرانية الجديدة.

4- تنفيذ الأعمال المساحية وإنشاء الخرائط والموسوعات لمساعدة الأجهزة المدنية في تنفيذ المشروعات العملاقة.

5- المشاركة في مشروعات التنمية الحضارية والاجتماعية الصحية بإنشاء وتطوير المدارس والمستشفيات والوحدات الصحية.

6- إقامة المشروعات الزراعية والإنتاجية وصناعة الخامات والمواد الإنشائية المستخدمة في المشروعات.

7- إنشاء وتطوير الملاعب والساحات الرياضية لإقامة البطولات المحلية والدولية.

8- مساعدة القطاع المدني في مواجهة الآثار المترتبة عن الكوارث الطبيعية والصناعية.

9- القيام بعمليات الإنقاذ والنجدة والتدخل السريع.

10- إيواء المتضررين في الكوارث الطبيعية والمساعدة في إنشاء مخيمات العزل الصحي.

يسيطر الجيش المصري على نحو 45% من اقتصاد الدولة، وحسب ما نشرته صحيفة "دي ڤيلت (Die Welt) "الألمانية عن الدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية تحت عنوان" الجيش المصري هو القوة الاقتصادية الحقيقية في مصر"، وجاء في هذا التقرير أن الجيش المصري يمتلك المئات من الفنادق والمستشفيات ومصانع التعليب والنوادي والمخابز بالإضافة إلى عشرات الآلاف من العاملين في 26 مصنعا، وتقوم هذه المصانع بصناعة معدات الجيش والسلع الاستهلاكية، كالثلاجات والتلفزيونات وأجهزة الكومبيوتر، إضافة إلى تصنيع عربات القطار للسكك الحديدية وعربات الإطفاء، وكل عائدات هذه الأعمال ذات الطابع الاقتصادي تعود في النهاية إلى خزينة المؤسسة العسكرية[1].

[1]- "صحيفة ألمانية تكشف: مصر (شعبا ومقدرات) مملوكة من العسكر"، في: **http://alasr.me/articles/view/1493/** ، في:2016/03/08.

إن الدخل السنوي للمؤسسات الاقتصادية التابعة للجيش المصري يقدر بمليارات الدولارات يسيطر القادة العسكريين على حساباتها دون رقابة من أية جهات مدنية، إذ تعبر المؤسسة العسكرية نشاطها الاقتصادي يدخل في نطاق "الأمن القومي" المصري، وأن استقلال مؤسساتها الاقتصادية وجُلّ ما تصنعه من منتجات غير عسكرية، من أطعمة وملابس وأجهزة تُصرف في السوق الداخلية، هو خط أحمر لن تسمح للمدنيين بتجاوزه. وبالتالي فعلاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة الرئاسية مربوطة بمدى تدخل هذه الأخيرة بالدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية، فالرئيس ينبغي أن يكون سندًا للنخبة العسكرية المصرية في الدفاع عن مكاسبها الاقتصادية، وبالتالي فان وصول نخبة ما إلى سدة الحكم في مصر مرهون بموافقتها على استمرار الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية دون تدخل أو رقابة منها.

يمكن القول أن هيمنة المؤسسة العسكرية على الاقتصاد وجعل اقتصادها ضمن اقتصاد الحكومة أدى إلى تكوين دولة داخل الدولة أو ما يطلق عليه بالدولة الموازية، لذا فمن الضروري أن تكتفي المؤسسة العسكرية المصرية بالقيام بالوظائف المنوطة لها فحسب، وهي بالأساس حماية الدولة ومقوماتها من الاعتداءات الخارجية، ومن الضروري كذلك أن تبتعد عن الصراعات والتجاذبات السياسية[1].

[1]- هشام بوناصيف, ، **مرجع سابق**.

الفصل الثاني
دور المؤسسة العسكرية السياسي
بعد ثورتي 25 يناير 2011
و 30يونيو 2013

تمهيد

بعد ما تطرقنا لتاريخ المؤسسة العسكرية المصرية، سنركز في هذا الفصل على الدور السياسي الذي لعبته هذه الاخيرة في المرحلة الانتقالية الأولى التي تلت ثورة 25 يناير 2011، قبل وصول جماعة الإخوان للحكم، وكذلك دورها في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي وقيادتها للمرحلة الانتقالية الثانية بعد ثورة 30 يونيو 2013.

المبحث الأول: دور المؤسسة العسكرية السياسي في ثورة 25 يناير

إن المتتبع لتاريخ المؤسسة العسكرية المصرية يلاحظ بُعدها عن الانقلابات المتتالية التي تعتبر ميزة معظم المؤسسات العسكرية في دول العالم الثالث، ولكن هذا لا ينفي قيامها بدور سياسي في مصر، ففي فترات سابقة انفردت المؤسسة العسكرية بالسلطة السياسية تشاركا أو تزاوجا مع طبقة من القادة التكنوقراط ، ولكن الوضع اختلف مع ثورة 25 يناير، وذلك من خلال تعاطي المؤسسة العسكرية أولا مع الأحداث التي جرت في 25 يناير، وثانيا بتكفلها بإدارة شؤون البلاد بعد خلع حسني مبارك، وثالثا في عدم وجود قيادة سياسية أو على الأقل قيادة بديلة وجاهزة لتسيير شؤون البلاد في فترة شغور المناصب السياسية العليا في البلاد، ورابعا التباس مفهوم الثورة ذاته سواء من مفجّريها وطلائعها أو المؤيدين لها أو من المؤسسة العسكرية التي ساندت الثورة وذلك بإخراج قواتها إلى الشارع لتقوم بحماية المتظاهرين، في حين أن المؤسسة العسكرية هي كذلك جزء من النظام الذي ثار عليه الشعب، فالثورة تقوم على مقوّمين أساسيين، هما: القضاء أو هدم نظام قديم سابق، وإقامة نظام جديد [1].

في هذا المبحث لن نركز كثيرًا على الأسباب الخارجية ولا على الأيدي الخفية التي أدت لقيام الثورة في مصر بقدر ما سنحاول دراسة الثورة في أرضها محاولين بذلك تسليط الضوء على الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25

[1]–صبري سعيد، مع تعقّد العلاقات العسكرية المدنية: كيف تنشأ المشاركة في السياسة، في http://www.acrseg.org/20405، تم الاطلاع على الموقع في: 2016/09/25.

يناير 2011 وكيف ساهمت في إنجاحها وليس نجاحها لأننا لا نستطيع أن نقول أن الثورة فعلا قد نجحت وحققت أهدافها، فالمؤسسة العسكرية ساعدت فقط على تلبية مطلب خلع مبارك، أما مطالب التغيير التي طمح لها الشعب المصري فلم تحقق، فقد تم خلع رأس النظام بينما بقيت جذوره، بل أن المسئولين السياسيين والعسكريين الذين حكموا في عهد مبارك لازالوا يحكمون مصر إلى الآن، وبالتالي فإننا سنتتبع تعامل المؤسسة العسكرية مع ثورة 25 يناير وكيفية تسييرها لمرحلة ما بعد الثورة، وهي المرحلة الانتقالية التي تعد أصعب مرحلة بعد إسقاط نظام تسلطي.

المطلب الأول: عوامل قيام ثورة 25 يناير 2011

عادة ما يكون الهدف من قيان الثورة هو التغيير الجذري للأوضاع القائمة وهذا استنادًا لتعريف مصطلح الثورة، والثورة المصرية أيضا قامت لتغيير الأوضاع المتردية التي وصلت إليها مصر في فترة حكم مبارك، ولعل ثورة تونس كان لها الفضل في قيام الثورة في مصر، ويمكن تلخيص أسباب قيام ثورة 25 يناير 2011 في النقاط التالية[1]:

1- التهميش الاقتصادي

أدى تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد الرئيس "حسني مبارك" إلى ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتدهور أحوال الغالبية الكبرى من سكان مصر. ففي نهاية التسعينيات واجه الاقتصاد المصري أزمات عدة كالأزمة المالية لجنوب شرق آسيا والانخفاض الحاد في أسعار النفط،وفضيحة" نواب القروض"، مما أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض معدلات الاستثمار، وقد تسبب هذا الوضع في انخفاض الدخل إلى 20% مما كان عليه وتضاعفت الهوة بين الطبقة الفقيرة والغنية بشكل كبير، وبقي الاقتصاد المصري يعاني في فترات لاحقة من الأزمة المالية، ومع حلول 2010 أصبح 40% من

[1]- يونس ملياني، **العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة مصر2008-2014**، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015، ص ص 74-77.

الشعب المصري يعيشون تحت خط الفقر ويصل معدل الدخل الفردي إلى 2 دولار في اليوم، بالإضافة إلى موجة غلاء الأسعار في السنوات الأخيرة من حكم مبارك.

2- تدهور الأوضاع الاجتماعية

اتسعت الفجوة بين طبقات المجتمع المصري نتيجة السياسات المطبقة من طرف نظام مبارك، فأصبح هناك طبقة فاحشة الثراء وطبقة تعيش تحت خط الفقر، إضافة إلى حدوث شبه زوال للطبقة المتوسطة في المجتمع، كما عانى غالبية الشعب المصري من أزمة السكن والتعليم والصحة حيث أكثر من 14 % من المصريين غير قادرين على الحصول على مسكن فاتجهت الغالبية للسكن في المقابر وفي أقبية السلالم والمباني المتصدعة، إضافة إلى غلاء المعيشة والارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية الأساسية، أما فيما يخص التعليم فرغم مجانيته إلا أن الأهالي يتحملون جزء كبير من المصاريف بالإضافة إلى مصاريف الدروس الخصوصية التي أصبحت ضرورية بسبب ضعف المناهج التعليمية ما دفع بعدد كبير من الأهالي الفقراء لتوقيف أبنائهم عن الدراسة في سن مبكر.

3- الأسباب السياسية

تتمثل في سببين رئسيين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، الأسباب الداخلية ويتصدرها تضييق الخناق على النشاط السياسي للنخب والنظام البوليسي السائد في تلك الفترة، حيث طال الاعتقال كل من يعارض النظام ويتم الزج به في السجون دون محاكمة، أما السبب الخارجي فيعكسه تراجع الدور الإقليمي لمصر بمنطقة الشرق الأوسط، وهذا التراجع كان نتيجة انغماس النظام المصري بمشاكله الداخلية، كما أن الأمن المائي المصري أصبح مهددا بسبب إهمال النظام لعلاقاته مع دول حوض النيل[1].

[1]- محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص85.

4- تورط النظام بقضايا الفساد

نشرت عدة تقارير محلية ودولية وحكومية عن انتشار الفساد في النظام المصري في عهد حسني مبارك في عدة هيئات ومصالح حكومية في مصر، فقد ظهر ترتيب مصر متأخرا على مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، ففي 26 سبتمبر 2009 جاء ترتيب مصر 115 على مستوى 180 دولة في العالم متراجعا عن عام 2007 والذي كان 105 وعام 2006، حيث أثبتت التقارير تورط عدة وزراء في عمليات فساد كبيرة مثل وزير الإسكان محمد إبراهيم سليمان وعدة مسئولين حكوميين في الدولة[1].

5- تزوير الانتخابات

طوال 30 سنة من حكم مبارك لمصر والحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) هو من يسيطر على مقاعد البرلمان وذلك خلال الانتخابات التي جرت ما بين 1979 و2010، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الحزب الحاكم يرفض أن تنافسه الأحزاب الأخرى مثل: حزب الأحرار، حزب العمل، حزب مصر العربي الاشتراكي، حزب الشعب الديمقراطي، حزب الوفاق القومي،وغيرها من الأحزاب التي سعى نظام مبارك لتضييق الخناق على عملها و تجميده أيضا إن لزم الأمر[2].

6- مشروع توريث الحكم :

إن رغبة حسني مبارك في تنصيب ابنه جمال مبارك رئيسًا بعده هيأت الأجواء لقيام الثورة، وقد تم تعديل الدستور لهذا الأمر، وحوصرت المعارضة ولُوحق أعضاء جماعة الإخوان وباقي الجماعات الإسلامية، ولم يعد النظام يقبل النقاش مع أحد، فقد كان شغله الشاغل هو تحقيق مشروع التوريث على أرض الواقع، لذلك فقد كان نظام مبارك يقوم

[1]- منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة الوطني – مصر 2009 ،20 مارس 2010.

[2]- ثناء عبد الله، **مستقبل الديمقراطية في مصر: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2005، ص124.

بإحباط أي محاولة أو فكرة داعية للإصلاح ولو كان المقابل تعطيل أحكام القضاء وتعذيب المعارضين[1].

7- قانون الطوارئ

الذي تسبب في سيطرة الجهاز الأمني على مصر، هو القانون المعمول به باستثناء فترة انقطاع لمدة 25 شهار في أوائل ثمانينات، وموجب هذا القانون توسعت أجهزة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية وتم فرض الرقابة، على النشاط السياسي غير الحكومي كالتنظيمات السياسية غير المرخصة، بموجب هذا القانون تم اعتقال ما يزيد عن17000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين إلى 30000 سجين، ويمنح هذا القانون السلطة التنفيذية الحق في أن تعتقل أي شخص ولفترة غير محددة، ويبقى الشخص المعتقل في السجن دون محاكمة وقد عانت الأسر المصرية الويلات جراء هذا القانون الذي كانت تعتبره قانونًا جائرًا[2].

بعد أن بدأ الحراك بالدول العربية بدأ التوتر يتسلل إلى نفوس الرؤساء العرب وذلك خشية انتقال عدوى الاحتجاجات إلى بلادهم، خاصة وأن جلها أنظمة تسلطية، وقد جرت محادثات بين العاهل الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة وبين الرئيس المصري حسني مبارك في اتصال هاتفي، اتفق خلاله الطرفين على عقد اجتماع عربي حول مستقبل المنطقة التي يهدد استقرارها حركات احتجاجية للشعوب العربية، وهدف هذا الاجتماع هو وضع إستراتيجية مستقبلية تحقيقًا لمصلحة الشعوب العربية [3].

رغم كل الإجراءات التي اتخذها النظام لمنع وصول عدوى الاحتجاجات إلى أرض مصر إلا أن الشعب المصري خرج في 25 يناير 2011 ليطالب هو أيضا بالتغيير، وخلال الثورة رفع شعار يلخص طموحات المواطن المصري وخاصة من أبناء الطبقة الفقيرة

[1]-عامر شماخ، **الاخوان المسلمون وثورة 25 يناير**، مرجع سابق، ص .13.

[2]-éربؤ -سئ

[3]-السيد عبد الفتاح، **ثورة التحرير: أسرار وخفايا ثورة الشباب**، القاهرة: دار الحياة،2011م، ص115.

والمتوسطة التي تمثل أغلبية الشعب، ويلخص أيضا معاناة المواطنين المصريين عبر سنوات طويلة من التهميش والحرمان من الحقوق الأساسية، فلم تستطع سياسات وقرارات نظام مبارك توفير العدالة والأمان للشعب المصري وخاصة الطبقة الفقيرة التي تعد أوسع شريحة مكونة للمجتمع المصري التي يقوم على أكتافها الاقتصاد القومي للبلاد. فكلمة "عيش" والتي تعني الخبز باللهجة المصرية تحمل دلالات كثيرة، وهي بالأساس تعبر عن الاحتياجات الأساسية من الغذاء، ولكن في مضمونها تعبر عن الحق في الحياة الكريمة التي حُرم منها الشعب المصري في عهد مبارك، والحياة الكريمة هنا لا تشمل فقط الغذاء والسكن بل هي في وعي الطبقة العاملة مرتبطة بالحرية التي لا يمكن أن تتح إلا إذا قام نظام حكم ديمقراطي حقيقي تتمكن فيه الأغلبية المهمشة من المساهمة في اتخاذ القرارات لصالحها، وكلتاهما مرتبطتين في وعي الشعب بالمفهوم الواسع للعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية [1].

بدأت ثورة 25 يناير سلمية وكان ميدان التحرير هو موقعها، ولكن تعامل النظام المصري معها لم يجعلها تبقى كذلك، فقد تم قمع المتظاهرين بالإضافة إلى إعلان حالة طوارئ، حيث جاء ذلك في بيان لحسني مبارك بصفته الحاكم العسكري للبلاد، وقال الناطق باسم المجلس العسكري في بيانه الأول "**نظراً لما شهده بعض المحافظات من أعمال الشغب والخروج عن القانون وما شهدته من أعمال النهب والتدمير والحرق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بما في ذلك بعض البنوك والفنادق أصدر السيد رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكري قراراً بحظر التجول من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السابعة صباحاً اعتباراً من يوم الجمعة ولحين إشعار آخر، كما أصدر قرارًا بأن تقوم القوات المسلحة بالتعاون مع جهاز الشرطة بتنفيذ هذا القرار**"[2].

تم إقحام الجيش في الأحداث التي جرت أثناء الثورة رغم أن ما يحدث هو مظاهرات واحتجاجات شعبية لا وجود لأطراف أخرى، أي أن تدخل الجيش لم يكن ضروريًا وهذا بالنظر إلى أن وظيفته الأساسية هي حماية الدولة من الاعتداءات الخارجية وليس التدخل

[1]– منظمة فريدريش إيبرت، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي، 2015، ص13.

[2]– السيد عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص118.

لإيقاف أو قمع احتجاجات شعبية، وهذا التدخل للمؤسسة العسكرية جاء بقرار من مبارك حيث طلب من حبيب العادلي أن يبلغ المشير بقرار نزول الجيش إلى الشارع[1].

لكن الجيش المصري لم يقمع المتظاهرين كما أراده النظام أن يفعل، بل لعب دورا رئيسياً وحيوياً في تثبيت ثورة 25 يناير 2011 فكان هو السند والداعم لهذه الثورة ضد الأجهزة البوليسية والأمنية التي كانت تمارس القمع ضد المتظاهرين السلميين بأوامر من السلطة التنفيذية، وبفضل المؤسسة العسكرية نجت الثورة في خلع حسني مبارك من الحكم وتم إعلان ذلك في البيان الأول للقوات المسلحة (الملحق رقم:01 و02) وحققت الثورة مجموعة من النتائج نجملها في النقاط التالية[2]:

1- هي خلع الرئيس حسني مبارك وأسرته من الحكم، وتثبيط مشروع التوريث الذي كان يسعى مبارك لتحقيقه قبل قيام الثورة، بالإضافة إلى الإطاحة بالكثير من رجالات نظام مبارك، وبخاصة رجال الأعمال المرتبطين بالنظام ولجنة السياسات في الحزب الوطني والمتورطين في قضايا فساد كبرى، وهذه الفئة هي التي كانت تسيطر على رأس الدولة في مصر بدعم من رئيس الجمهورية وحماية منه حيث كانت تتمتع بنفوذ وحصانة، وكان نفوذها يتزايد تدريجياً إلى أن سيطرت على النظام السياسي بصفة تامة خلال السنوات العشر التي سبقت الثورة، وما جعل هذه الفئة من رجال الأعمال يتمادون في فسادهم هو سكوت النظام عنهم بل وتورطه معهم في قضايا الفساد.

2- أطاحت الثورة بالنفوذ السياسي لجهاز الشرطة ذلك النفوذ الذي جعل جهاز الشرطة يحيد عن وظيفته الأساسية في حماية الأمن العام ويقمع الشعب المصري وهنا نلاحظ أن جهاز الشرطة لا يتمتع بشعبية كالتي يتمتع بها الجيش، بل على العكس هناك نظرة سلبية لجهاز الشرطة من طرف الشعب المصري، وقد كان المصريون يعرفون أن إدارات الدولة المختلفة في المجالات كافة كانت قد أصبحت خاضعة لجهاز الشرطة الذي استشرى فيها

[1]- محمد الباز، سقوط الآلهة: كيف انهار مبارك ورجاله،القاهرة: مكتبة ج زيرة الورد،2011، ص36.

[2]- طارق البشري، "الإطار التاريخي والسياسي لثورة 25 يناير بمصر"، مركز الجزيرة للدراسات، في: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011721132839385 0.html، تم الاطلاع على الموقع في: 2016/03/14

وتخللها جميعاً تقريباً. وبينما وقف جهاز الشرطة في صف النظام وقمع المتظاهرين فالقوات المسلحة المصرية وقفت إلى جانب المتظاهرين مما عزز مكانتها في نفوس المواطنين المصريين، وكان وقوفها اعتراضا منها هي الأخرى على مشروع التوريث الذي كان من المزعم تنفيذه.

3– الثورة أنتجت جيلاً جديداً من الشباب دخل الحياة السياسية لمصر؛ بعض هذه الحركات الشبابية ظهر منفرداً ومتميزاً بذاته في فترة لم يكن بها مد ثوري والبعض الآخر ظهر وتم دمجه في الثورة وهو ما قدم لها الزخم والفعالية العالية.

بعد نجاح الثورة في إسقاط نظام مبارك الذي حكم مصر طيلة ثلاثين عامًا، دخلت مصر مرحلة ما بعد الثورة، وهي ما يطلق عليها المرحلة الانتقالية، وقام بقيادة هذه المرحلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد طرحت العديد من علامات الاستفهام حول إدارة المجلس لهذه المرحلة الحرجة فتساءل البعض عما ذا كان هدف المجلس من الاضطلاع بقيادة هذه المرحلة هو تنفيذ عملية التحول وفق رؤية واضحة سليمة بما يتضمنه ذلك من (بناء، هدم، تعديل) أم أن المجلس يدير الحكم مستهدفًا« تثبيت » النظام أو كبح عملية التحول وتقليل مستوى الإنجاز، وتساءل البعض الآخر عن عدم لجوء المجلس العسكري

للشرعية الثورية في تمرير القرارات الصعبة بما أنه لعب دورًا مهما في نجاحها، ويلجأ بدلاً من ذلك إلى طرق ملتوية أو غير مجدية[1].

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية الأولى

بعد خلع الرئيس مبارك وإعلان بيان التنحي شعر المجلس العسكري بأنه لا بد من الحسم العسكري، فبما أن هناك فراغ سياسي في البلاد يتوجب على المؤسسة العسكرية سد هذا الفراغ، فعمل المجلس العسكري الأعلى على حل البرلمان، وتعليق الدستور، وأعلن بأنه

[1]– أحمد فهمي، **مصر2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي: مراحها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**، ط1، مركز البحوث والدراسات، 2012، ص ص82–83.

سيتولى شؤون البلاد لمدة ستة أشهر إلى أن يتم إجراء انتخابات رئاسية، والملاحظ أن فترة ستة أشهر من تسيير المؤسسة العسكرية للبلاد، هي فترة طويلة ولكن المؤسسة بررت ذلك بأنها ستعمل في تلك الفترة على إنشاء أحزاب سياسية جديدة قادرة على التنافس وإصلاح الأوضاع بالبلاد، وهذا ما أكد عليه المشير طنطاوي بقوله أنه لا يطمح لتولي أي منصب سياسي، وهذا كي لا يُفهم من طول مدة تسيير المؤسسة العسكرية بأنها تمهد الطريق للمجيء بقائد منها ليكون رئيسًا لمصر[1].

ما يبرز الدور السياسي الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية التي تلت ثورة 25 يناير، هو تصريح اللواء ممدوح شاهين: "**أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تولى إدارة شؤون البلاد بمقتضى البيان الذي أصدره استنادًا إلى المادة (88) من دستور البلاد،التي تنص على أن القوات المسلحة مسؤولة عن أمن وحماية البلاد**"[2]. وقد كانت المدة التي حددها المجلس الأعلى للقوات المسلحة هي ستة أشهر.

خلال قيادته للمرحلة الانتقالية، حرص المجلس العسكري على تبني سياسة تثبيت بدل تطهير المؤسسات من الشخصيات التابعة للنظام السابق والتي تنتشر في المناصب الرئيسة في أجهزة الدولة، وهذا ما يُخالف الأعراف الثورية، ففي أعقاب الثورات عادة ما ينادي العقلاء بضرورة تخفيف حدة عمليات التطهير والانتقام السياسي من رموز النظام السابق، لكن في الحالة المصرية قدم المجلس العسكري نموذجًا مختلفًا تمامًا إذ لم يتبن أي خطة لتطهير المؤسسات الرسمية من رموز النظام السابق وأعضاء الحزب الوطني الذي تم حله بل وأكثر من ذلك فحركة التطهير المزعومة في وزارة الداخلية التي أعلنها الوزير منصور العيسوي بعد ستة أشهر من الثورة لترضية الرأي العام، تعرضت لانتقادات كثيرة وتم وصفها على أنها مجرد حركة تنقلات سنوية عادية، وقد اتُهِم الوزير بالمبالغة والتلاعب في كشوف الأسماء، مثل إدراجه أسماء ضباط كانوا في رتبة عميد ثم رُقوا إلى رتبة لواء، هذا

[1]– ياسر محمد علي، **دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**، رسالة ماجستير، جامعة غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية،2013 ، ص92.

[2]– ياسر محمد علي، **مرجع سابق**، ص102.

بالإضافة إلى ترقية مجموعة من القادة العسكريين المتهمين في قضايا قتل الثوار، وكذا عدد كبير من ضباط جهاز أمن الدولة المنحل[1] .

لقد كانت المرحلة الانتقالية مرحلة حرجة بالفعل، وهذا ما أكده نادر فرجاني بقوله: " **اتسمت المرحلة الانتقالية بحالة مزرية من الارتباك كان بعضها مقصودًا ولا شك، تستهدف وصول تيار الإسلام السياسي للسلطة في أسرع وقت مع ضمان مصالح المجلس العسكري**"[2].

نظرًا لطول الفترة الانتقالية قامت احتجاجات بالشارع المصري تطالب المؤسسة العسكرية التي كانت تشرف على تسيير شئون البلاد آنذاك، بتسريع عملية نقل السلطة إلى المدنيين، فاستجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لطلب تسريع نقل السلطة حيث قام بتنظيم انتخابات الرئاسة المصرية للعام 2012 هي ثاني انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ مصر، وأول انتخابات رئاسية بعد ثورة 25 يناير، أقيمت الجولة الأولى من الانتخابات يومي23 و24 مايو من عام2012 ، وأقيمت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو وقد تم تحديد مواعيد الانتخابات طبقًا لما أعلنته اللجنة العليا للانتخابات.

كان إقبال المصريّين كبيرا على المشاركة في الانتخابات الرئاسيّة لعام 2012، طامحين إلى إنهاء المرحلة الانتقاليّة التي طالت أكثر من المتوقّع والمخطّط له، وسنقوم بعرض موجز للعملية الانتخابية التي انتهت بوصول الإخوان المسلمين إلى السلطة.

❖ تقديم الانتخابات الرئاسيّة المصريّة 2012

بعد نجاح ثورة 25 يناير 2011 جاءت المؤسسة العسكرية لتسد الفراغ السياسي في البلاد، ذلك أن دولة بحجم مصر ومكانتها دوليًا وخاصة إقليميا من الصعب أن تبقى الحياة السياسية فيها مُعطلة لشغور السلطة، لذلك قامت المؤسسة العسكرية بقيادة المرحلة الانتقالية

[1]–أحمد فهمي، **مرجع سابق**، ص81.

[2]– امحمد جبرون وآخرون، **مرجع سابق**، ص427.

بعد سقوط حسني مبارك وعملت على تهيئة الأجواء لتستعد مصر لتبني نظام ديمقراطي. وبما أنه من أولى الخطوات لتبني أنظمة ديمقراطية هو إجراء انتخابات ديمقراطية يقول فيها الشعب كلمته، عملت المؤسسة العسكرية على التخطيط في الفترة الانتقالية لإجراء انتخابات رئاسية في 2012. ولإضفاء الشفافية على هذه الانتخابات حرصت المؤسسة العسكرية على أن لا تكون هي وحدها من تشرف عليها بل جعلت القضاء يشرف على العملية الانتخابية، وبحضور المراقبين. وفيما يلي بعض الإحصائيات عن الانتخابات الرئاسية لسنة 2012.

الجدول رقم 01: إحصائيات المشاركة في المرحلة الأولى للانتخابات الرئاسية لسنة 2012

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابيّة	50.996.746
إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	23.672.236
نسبة الحضور	%46.42
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	23.265.516
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	406.720

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، **الموقع الرسمي** : **https://www.elections.eg**

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية كانت مرتفعة ونسبة الحضور كذلك، وهذا يدل على أن الشعب المصري يريد استكمال ما بدأه بتحقيق أهداف ثورة 25 يناير 2011، وذلك باختيار رئيس للجمهورية يستطيع تحقيق ما قامت الثورة لأجله من حرية و عدالة اجتماعية و غيرها.

الجدول رقم 02 : النتيجة الرسمية للجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية 2012

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	5.764.952	%24.78
أحمد محمد شفيق زكي	5.505.327	%23.66
حمدين صباحي	4.820.273	%20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	%17.47
عمرو موسى	2.588.850	%11.13
باقي المرشحين	520.875	%2.25

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، مرجع سابق

أسفرت نتائج الانتخابات في المرحلة الأولى على نجاح محمد مرسي والفريق أحمد شفيق، ونظرًا لعدم حصول أي من المترشحين على نسبة تفوق 51 في المائة تم المرور الى الدور الثاني والذي تنافس فيه المرشحين الحاصبين على المرتبة الاولى والثانية وهما (محمد مرسي وأحمد شفيق، ومن خلال النسب المتقاربة بين هذين المرشحين يتضح لنا أنه بالرغم من كون الفريق أحمد شفيق يُحسب على أنه من بقايا النظام السابق (فلول كما يسميهم المصريون) إلا أن لديه قاعدة شعبية، أي أنه حتى بعد سقوط مبارك لازال هناك شريحة من الشعب المصري تؤيده وتؤيد من كان تابعًا لنظامه.

الجدول رقم 03 : إحصائيات المشاركة في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية لسنة 2012

إجمالي عدد الناخبين المقيدين في الجداول الانتخابية	50.958.794

إجمالي الناخبين الذين حضروا وصوّتوا	26.420.763
نسبة الحضور	%51.85
إجمالي عدد الأصوات الصحيحة	25.577.511
إجمالي عدد الأصوات الباطلة	843.252

من خلال قراءتنا لهذا الجدول يتضح لنا أن هناك ارتفاع في عدد الناخبين في المرحلة الثانية من الانتخابات بالإضافة إلى أن نسبة الحضور شهدت ارتفاعًا بنسبة 4% وهذا يدل على أن شرائح الشعب المصري أصبحت تتنافس فيما بينها لاختيار المرشح الذي ترى أنه سيعبر عن مصالحا، فهناك شريحة تؤيد جماعة الإخوان المسلمين التي اختارت مرسي ليكون مرشحها، وهناك من يؤيد الفريق أحمد شفيق انطلاقا من تاريخ هذا الأخير في عهد مبارك. كما نفسر أيضا ارتفاع نسب المشاركة والحضور في الجولة الثانية بأنه أصبح هناك ثقة في نزاهة الانتخابات التي كانت تتم بإشراف من المؤسسة العسكرية حيث كان هناك تخوف من أن تأتي المؤسسة بواحد من قادتها ليكون رئيسًا للبلاد.

الجدول رقم 04 : نتيجة الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية 2012

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
أحمد محمد شفيق زكي	12.347.380	%48.27
محمد محمد مرسي عيسى	13.230.131	%51.73

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، مرجع سابق.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هناك تقارب كبير بين نسب الأصوات التي حصل عليها كل من أحمد شفيق ومحمد مرسي، حيث نجد الفارق بين النسبتين 3.64% وهو ما يدل على أن نسبة المعارضة لنظام مرسي ستكون مرتفعة.

وقبل تقلد مرسي لمنصب الرئاسة أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا وسع فيه من صلاحياته (أنظر: الملحق03)، وهذا ما جعل الإخوان يصدرون بيانًا ردًا على الإعلان الدستوري وجاء فيه:

" **بعدما أزاح المصريون الكابوس الجاثم على صدورهم في 2011/02/11، تأهبوا لتسلم السلطة من المجلس العسكري واستعادة كامل السيادة والحرية وإقامة الديمقراطية و المؤسسات الدستورية في 2012/06/30م،بعد فترة انتقالية شديدة الارتباك والقلق**"[1].

" **إلا أنهم فوجئوا بإصدار المجلس العسكري ما اسماه إعلانا دستوريًا مكملاً، بينما هو في الحقيقة لا يملك إصدار أي مادة دستورية و بينه وبين الرحيل على السلطة عشرة أيام**[2]. أنظر: (الملحق رقم03)

من خلال قراءتنا الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتبين لنا أن المجلس الأعلى قد سعى في هذا الإعلان، إلى توسيع صلاحياته لكي يتدخل في الشئون السياسية، دون أن يُعتبر ذلك تجاوزًا من طرف المؤسسة العسكرية لصلاحياتها.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسة العسكرية في نظام جماعة الإخوان المسلمين

قام المجلس العسكري منذ الإطاحة نظام مبارك بالتعبئة الشعبية للدفاع عن مكانته الاستثنائية وعن المصالح الجوهرية لقادة المؤسسة العسكرية، واعتبر ذلك دفاع عن القوات المسلحة، فبعد عقود نأت فيها المؤسسة العسكرية عن لعب دور مباشر في السياسة الوطنية

[1]– محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص104

[2]–عامر شماخ ، **المرجع السابق**، ص315

للبلاد عادت منذ تولّيها السلطة في فبراير 2011 تعريف علاقتها بالدولة المصرية، وبالتالي تأكيد أولوياتها المؤسّسية والسياسية على نحو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى وسعى المجلس العسكري إلى الحفاظ على امتيازاته السياسية ومكافآته المادية ومكانته الاجتماعية التي يعتقد أنها جميعاً حقوق مشروعة نظير دفاعه عن مصر، ولتعزيز هذه المكانة صنع المجلس العسكري لنفسه حصانة عن طريق قوانين رسمية تبرر أفعاله، ماضياً أو مستقبلاً، على حدّ سواء[1]. وبعد وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم سعت المؤسسة العسكرية للحفاظ على نفس المكانة التي حظيت بها خلال المرحلة الانتقالية حيث كانت هي من يتحكم بزمام الأمور وعلى وجه الخصوص الشئون السياسية ولكن الأمور جرت عكس ذلك.

طرح عدد من المثقفين نظرية "التفاهم" بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان، طبقًا لهذه النظرية عقد المجلس صفقة مع الإخوان قبيل تنحي مبارك تجلت في جمعة القرضاوي حيث احتكر الإخوان المشهد السياسي برعاية المجلس العسكري الحاكم، لكن التجلي الأكبر للتفاهم تمثل في شكل لجنة التعديلات الدستورية، كان التفاهم يدور حول توزيع السلطة بين الطرفين بحيث يسيطر الإخوان على البرلمان مقابل دعمهم المرشح الذي يدعمه المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليكون رئيسا لمصر[2]، وفي هذا الصدد يقول مأمون فندي: "**إن ثمة صفقة بين الإخوان والمجلس العسكري هي صفقة البرلمان مقابل الرئاسة**"[3].

إن علاقة الجيش المصري بجماعة الإخوان المسلمين خلال فترة حكم المجلس العسكري وقيادته للمرحلة الانتقالية وصولا إلى إجراء الانتخابات وتولي محمد مرسي لمنصب

[1]– يزيد صايغ،"فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، في :
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=329

[2]– امحمد جبرون وآخرون، **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات و تجارب**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الطبعة الأولى،سبتمبر 2013، ص. 425.

[3]– مأمون فندي' صفقة البرلمان مقابل الرئاسة في مصر، الشرق الاوسط ، 2011/12/3

رئاسة الجمهورية، ناتج عن ترسبات ستة عقود من العداء المستحكم أبقى التواصل بين الطرفين مشوبًا بالحذر المتبادل.

رغم ما قيل عن علاقة طيبة ربطت مرسي مع وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة عبد الفتاح السيسي إلا أن الإخوان المسلمون منذ وصول مرشحهم إلى منصب الرئاسة قد واجهوا منافسين علنيين على السلطة من المعارضتين الليبرالية واليسارية، ومنافسين صامتين ومتوثبين هم القادة العسكريون، والأهم من هؤلاء وأولئك أن الإخوان واجهوا أيضًا التحدي الذي تقابله أي نخبة سياسية حاكمة تعوّل على التأييد الشعبي للبقاء في السلطة، أي ضرورة تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لكافة المواطنين، فهذا ما قامت لأجله ثورة 25 يناير منذ البداية، فعلى الصعيد الوطني كانت الأزمة الاقتصادية الخانقة تقتضي توحيد القوى والكفاءات المصرية، والخفض ما أمكن من حدة التجاذب السياسي، لمواجهتها. وعلى الصعيد السياسي، كان الصراع مع كبار العسكريين يفترض أن تلتقي القوى المدنية على حد أدنى من التوافق قوامه منع عودة العسكر إلى الساحة السياسية. ولكن الأمور سارت في اتجاه آخر، فرغم اعتقاد البعض أن الإخوان يسعون لبناء علاقات قوية مع الجيش، لتقوية وضعهم في مواجهة منافسيهم المدنيين، إلا أن ما حدث هو العكس، وحيث أن معظم القوى الليبرالية واليسارية لا تمانع في الاستعانة بالجيش في إطار الصراع مع الإخوان المسلمين. ولكن الاخوان قاموا بعزل للجيش وسعوا لإبعاده عن كل ماهو سياسي[1].

وهذا التوتر بين المؤسسة العسكرية وجماعة الإخوان ساعد بعد ذلك على إسقاط نظام الإخوان، ولكن هذا لم يكن السبب الوحيد فهناك عدة أسباب من بينها، فشل الإخوان في تحقيق تطلعات الشعب المصري، الذي ثار في 25 يناير لتغيير أوضاعه المتدهورة، فإذا به يعيش نفس الأوضاع المتردية بل وأسوأ، بعد أن تراجع الاقتصاد المصري، وسنوضح بشيء من التفصيل أسباب سقوط نظام الإخوان المسلمين و دور المؤسسة العسكرية في ذلك، في المبحث الثاني.

[1]– يزيد صايغ،**مرجع سابق**.

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية السياسي في ثورة 30 يونيو 2013

لقد اختلفت التسميات التي أُطلقت على ما وقع في يوليو 2013م، فهناك من يرى بأن عزل مرسي عن منصبه الرئاسي جاء عن طريق " ثورة " قام بها الشعب المصري، ويرى آخرون أن العزل تم عن طريق "انقلاب" المؤسسة العسكرية بقيادة محمد السيسي، وهناك من يرى بأن ما يحدث هو "تصحيح" لثورة 25 يناير وهذا الاختلاف في التسميات ليس اختلافًا أكاديميًا أو علميًا، بل هو خلاف سياسي محض. فالمؤيدون لحكم الإخوان يسمون الطريقة التي عزل بها مرسي "انقلابًا عسكريًا" ويدينون هذا الفعل باعتباره انقلابًا على السلطة الشرعية، فمرسي تقلد منصب الرئاسة لان الشعب اختاره ولم يتم فرضه من أي جهة، أما المعارضين لمرسي فقط اعتبروه ثورة. وقد ضمت التظاهرات المطالبة برحيل مرسي عن السلطة شريحة واسعة من المواطنين، وهو ما أوضح وجود سخط على نظام الإخوان، ووسط احتجاجات يوليو تدخلت المؤسسة العسكرية وحسمت الأمور بعزلها لمرسي، وتعطّيل العمل بالدستور، وقطع بث قنوات إعلامية تابعة للإخوان أو مؤيدة لهم، وتم تعيّين رئيس مؤقت للبلاد هو رئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور، وهذه إجراءات من المعروف في ميدان العلوم السياسية أنها تصاحب الانقلابات العسكرية[1].

المطلب الأول:عوامل قيام ثورة 30 يونيو2013

لم يكن قيام ثورة 30 يونيو 2013 محض الصدفة بل جاء نتيجة تراكمات عدة، فبعد مرور عام على حكم الإخوان المسلمين لمصر أحس الشعب المصري بأن هذا النظام لم يستطع أن يحسن أوضاع البلاد، ولا أن يحقق المطالب التي قامت من أجلها ثورة 25 يناير، من عدالة اجتماعية وحرية وغيرها، بل وأكثر من ذلك فقد ازدادت الأوضاع سوءًا منذ تولي الإخوان للحكم، وذلك بعد تراجع إيرادات قطاع السياحة الذي يمثل نسبة كبيرة من الدخل

[1]– رانيا زادة،" دور الجيوش العربية في الحياة السياسية : مصر أنموذجا"، في:
http://arb.majalla.com/2013/09/article55247626/، تم الاطلاع على الموقع في:2016/04/13.

القومي المصري، وهذا راجع لحالة عدم الاستقرار التي كانت تسود مصر آنذاك، ويمكن إرجاع سقوط حكم الإخوان المسلمين إلى العوامل التالية [1]:

1- افتقاد الإخوان المسلمين لمشروع سياسي واضح المعالم يمكنهم من تسيير شؤون البلاد، بالإضافة إلى عدم امتلاكهم الخبرة الكافية لإدارة مؤسسات الدولة، فرغم قدم تكوين الجماعة والتي انطلقت مع حسن البنا إلا أن خبرتهم السياسية تكاد تكون منعدمة، وربما ذلك نتيجة قمعهم ومنعهم لسنوات من التواجد بالحياة السياسية للدولة في عهد حسني مبارك، فمنذ تولي محمد مرسي منصب رئاسة الجمهورية، بعد نجاحه في الانتخابات بفرق 2%عن المنافس أحمد شفيق، وهو ليس بالفارق الكبير التأييد لحكم الإخوان لمصر لم يكن كبيرًا، وبالتالي كان على الإخوان أن يسعوا لكسب تأييد أكبر فئة من الشعب لتقوية شرعيتهم، لكن على العكس من ذلك فقد كان الغموض هو الصفة الغالبة على القرارات السياسية لمرسي على المستوى الداخلي، وكذلك على مستوى السياسة الخارجية، كل هذا أدى إلى عدم تفعيل التعاون البناء في المجالات المختلفة مع دول حوض النيل، بما يدعم من سبل الحوار السياسي معها حول الأزمات المختلفة كقضية سد النهضة مع اثيوبيا.

2- معاداة نظام الإخوان لكافة الأجهزة السيادية في الدولة، كالمؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة والقضاء، والتورط في عداءات معها بالإضافة إلى معاداته للإعلام الذي بدوره شن حملة هجوم شرسة على النظام القائم نظرًا لفشل سياساته على جميع المستويات ، ولم تستطع كذلك السلطة السياسية أن تدير علاقاتها بالمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية على نحو يضمن لها مساندة هذه الأخيرة لها.

3- ارتفاع ديون مصر الخارجية إلى ما يقارب 99.9 مليار دولار في ، بالإضافة إلى ارتفاع حجم التضخم عام 2012 بمعدل 20.9 % وارتفاع الأسعار مما أثار السخط في أوساط المجتمع المصري خاصة الطبقة التي تعيش تحت خط الفقر.

[1]- محمد سمير الجبور، **مرجع سابق**، ص ص . (140-141)

4 – استمرار تأزم قضية مياه النيل، حيث كانت معالجة هذه القضية من طرف نظام مرسي سلبية للغاية، فبعد مباشرة إثيوبيا لبناء سد النهضة بدا واضحًا افتقاد النظام لأسس التعامل مع الأزمات الظرفية و الطويلة المدى على حدٍ سواء، فضلاً عن سوء إدارة الحوار مع القوي السياسية الإثيوبية مما أدى إلى تعقيد الأزمة و زيادة التوتر في العلاقات مع الطرف الإثيوبي مما قضى على أسس الحوار السياسي التي كانت قائمة بين الجانبين[1].

5- انقسام الشعب المصري بين مؤيد ومعارض للمشروع الإسلامي الذي طرحة محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين حيث كان هذا المشروع غامضا وغير واضح المعالم و يفتقد لأدنى معايير المشاريع السياسية، وفي ظل هذا الانقسام، تم إهمال الإنتاج و التنمية في مختلف المجالات وأصبح الشعب المصري يتصارع فيما بينه بسبب اختلافه على النظام ككل، مما أدى الى تراجع عجلة الإنتاج في مصر .

6- فيما يخص الجانب الأمني والوطني، فان إصدار العديد من القرارات والإعلانات الدستورية من طرف نظام مرسي تسببت في ارتفاع السخط الشعبي علي الأجهزة الأمنية مما دفع بفئات كثيرة منه للخروج في مظاهرات عارمة للتعبير عن رفضها واستيائها من تلك القرارات.

7- إطلاق سراح الكثير من السجناء ذوي الفكر الجهادي الذين كانوا يتواجدون بشبه جزيرة سيناء وسعوا إلي بناء إمارة إسلامية متطرفة والإفراج عن هذه المجموعة اعتبره المجلس الأعلى للقوات المسلحة مساندة من نظام مرسي للجماعات الإرهابية.

8- تأزم العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية وقادتها، وذلك بمحاولة الجماعة التأثير على عمل المؤسسة وهو ما أثار حفيظة قادتها، ومن هنا بدأ العداء بين

[1]– أهم الأسباب التى دفعت إلى قيام ثورة 30 يونيو، الهيئة العامة للاستعلامات،في:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5114#.VzgBB4SLTIW

المؤسسة العسكرية و نظام مرسي، رغم ان قادة المؤسسة وعلى رأسهم محمد السيسي حاولوا إسداء النصيحة لمرسي كي لا ينزلق في أخطاء قد تضر بمصلحة مصر وشعبها.

9- محاولة نظام الإخوان المسلمين لتغيير الهوية الثقافية المصر، وهو ما جعل الإعلام يضن حملة شرسة لاعتبار هذا محاولة طمس لمعالم الثقافة في مصر.

10- سعي نظام الإخوان لأخونة مؤسسات الدولة الصحفية والإعلامية، محاولاً بذلك التأسيس لفكر إخواني، وفي نفس الوقت جعل هذه المؤسسات تابعة له لكي تنطق فقط بما يريده النظام.

11- تأزم علاقة نظام الإخوان مع القضاء المصري، وكان ذلك بإقصاء النائب العام، ومحاصرة المحكمة الدستورية العليا والسعي للحد من دورها في دستور ديسمبر 2012، وذلك عن طريق إصدار النظام لإعلانات دستورية وقرارات تمس بالمؤسسة القضائية، وهو ما أثار سخط الرأي العام المصري، وازدادت حده الصراع بين لنظام والقضاء عندما صدر قرار محكمة القضاء الإداري بإيقاف الانتخابات البرلمانية، فكان رد فعل النظام هو إصدار قرار بتطهير القضاء.

المطلب الثاني: مصادر الشرعية لتدخل المؤسسة العسكرية في ثورة 30 يوينو2013

بعد السخط الشعبي الذي عم أوساط الشعب المصري، وخروج أعداد كبيرة من الجماهير المنادية برحيل محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين عن الحكم، وفي ظل رفض النظام القائم الاستجابة للمطالب الشعبية، قررت المؤسسة العسكرية المصرية التدخل وللمرة الثانية للإطاحة بالنظام استجابةً للمطلب الشعب. فكان البعض يعتقد بأن المجلس العسكري استمد شرعيته من الثورة، وأنه يحكم انطلاقًا من الشرعية الثورية التي منحها له الشعب بعد مواقفه من الثورة في أيامها الأخيرة. وقد أثير الكثير من الجدل حول مصادر الشرعية التي استند إليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة للتدخل والتأثير على مسارات

الثورة، ومن التصريحات التي جاءت بهذا الشأن هو تصريح اللواء ممدوح شاهين الذي فرَّق بين مصادر الشرعية قبل الاستفتاء وبعده، **فقال:" إن مصادر الشرعية قبل الاستفتاء ثلاثة : التكليف الصادر من الرئيس المخلوع، والحالة الفعلية المتمثلة في وجود القوات المسلحة في الشارع طبقًا للمادة 180 من الدستور 1971 م المجمد والتي تنص على قيام الجيش بحماية الدولة وحدودها، ثم الثورة"**[1].

أما بعد الاستفتاء، فقال شاهين: "**إن المجلس العسكري يستمد شرعيته من موافقة أكثر من % 77 من الناخبين على الإجراءات التي يتخذها المجلس العسكري، وبالتالي هذا إقرار بالشرعية**"[2].

وبالتالي فان تدخل المؤسسة العسكرية في ثورة 30 يونيو،كان وفقا لمعايير جديدة لم تكن موجودة من قبل، كتعيينها لرئيس مؤقت فالمؤسسة العسكرية لم تقم بتعيين رئيس مؤقت من قادتها بل كان رئيسًا مدنيًا، وقررت المؤسسة العسكرية كذلك تعليق العمل بدستور 2012، ودعت الشعب المصري لإجراء مصالحة وطنية بعد الفتنة التي حدثت في فترة حكم محمد مرسي و ذلك دون إقصاء لأي تيار من التيارات الموجودة بمصر، وبالتالي فان تدخل المؤسسة العسكرية و لعبها لهذا الدور السياسي كان استجابة للإرادة الشعبية التي عبرت عن مطالبها في ثورة 30 يونيو.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية السياسي في المرحلة الانتقالية الثانية

نجحت المؤسسة العسكرية المصرية في تسيير البلاد في الفترة الانتقالية بعد عزل مرسي، واستمرت في التسيير إلى أن تم تنظيم الانتخابات الرئاسية في 2014 وهي ثالث انتخابات رئاسية تعددية في مصر، والتي جاءت بمحمد السيسي ذو الخلفية العسكرية كرئيس للجمهورية.

وكما حدث في الانتخابات الرئاسية لعام 2012 فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سار على نفس المسار وحرص على أن تكون الانتخابات نزيهة وبمعايير دولية. وبالرغم من

[1] – أحمد فهمي،**مرجع سابق**،ص.74.

[2] – **المرجع نفسه**، ص.74.

أن مصر، منذ 25 يناير 2011، تمر بظروف صعبة، سواء على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي، فإن نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات الرئاسية سواء في عام 2012 أو عام 2014 كانت كبيرة طبقًا للأرقام الرسمية الصادرة من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية وهذا ما يبرز نقطتين أساسيتين وهما شدة التنافس بين شرائح المجتمع المصري الذي تختلف تطلعاته وتوجهاته، لإيصال المرشح الذي يرون فيه قادرًا على تحقيق ما يطمحون إليه، والنقطة الثانية هي ثقة الشعب في المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حرص على شفافية الانتخابات.

وقد ترشح لهذه الانتخابات حمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي في مصر، وعبد الفتاح السيسي وهو قائد في المؤسسة العسكرية المصرية، وذلك بعد تخليه عن منصبه العسكري، ولعل ما قاد بالسيسي للترشح في الانتخابات هو اعتقاده بأنه سينجح بإخراج مصر من مشاكلها ووضعها المتأزم الذي بدأ بعد ثورة 25 يناير 2011،خاصة وأنه قاد الفترة الانتقالية التي عقب عزل محمد مرسي من منصبه الرئاسي، فهذا الترشح جاء نطلاقا من خبرته التي اكتسبها بصفته قائد في المؤسسة العسكرية التي يُشهد لها بخبرتها و تسييرها العقلاني للشئون السياسية للبلاد خلال الفراغ السياسي الذي عرفته.

وفي الجدول التالي النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية 2014 والتي جمعت بين المرشحين عبد الفتاح السيسي وحمدين صباحي.

الجدول 01 :النتيجة الإجمالية النهائية الانتخابات الرئاسية 2014

المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات
عبد الفتاح السيسي	24,143,447	%96.6
حمدين صباحي	844,915	%3.4

المصدر: http://www.masreat.com/?p=63205

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن محمد السيسي ذو الخلفية العسكرية قد فاز بالانتخابات باكتساح، فنسبة 92.6 % من الأصوات هي نسبة مرتفعة ولها دلالاتها والتي من بينها أن عبد الفتاح السيسي لديه شعبية كبيرة في المجتمع المصري،وهذه الشعبية ليست نابعة فقط من شخص السيسي بل من الشعبية التي تملكها المؤسسة العسكرية التي كان هو أحد قادتها، وبالتالي فالثقة التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية منذ قيام ثورة 11 يناير 2011 مرورًا بثورة 30 يونيو 2013 وأداؤها الجيد في المراحل الانتقالية، جعلت المواطنين المصريين يصوتون على عبد الفتاح السيسي.

بنجاح المشير السيسي في الانتخابات الرئاسية لعام 2014 التي تعد أهم عنصر في خارطة الطريق المقررة بعد 30 يونيو، تبدأ مرحلة جديدة في تطور الواقع السياسي المصري، وفي طبيعة التفاعلات السياسية على أرض الواقع؛ إذ يواجه السيسي العديدَ من التحديات في مقدمتها تحدي الأمن والاستقرار في ظل تفشي ظاهرة "الإرهاب" بشكل كبير، ثاني التحديات التي يواجهها الرئيس والتي لا تقل أهمية وعبئًا، إن لم تزِد، هو التحدي الاقتصادي، ومحاولة إحداث نهضة اقتصادية حقيقية لاستيعاب الطاقات الشبابية الكبيرة، وإيجاد مخرج حقيقي للأزمة التي تمر بها مصر، ولن يتأتى ذلك الأمر إلا بوجود برنامج اقتصادي يتضمن مشروعات حقيقية تساعد في تحقيق تلك النهضة. لذا فإن السيسي مُطالب بأن يعمل على ترسيخ حكمه بزيادة شعبيته في أوساط شرائح الشعب المصري وذلك عن طريق تحقيق التنمية والدفع بعجلة الاقتصاد.

ومن أهم الانجازات التي حققها السيسي حتى الآن مايلي[1]:

- الاتفاقيات الدولية وقناة سويس جديدة ومشروع نووي وليد
- أزال التوترات الأفريقية التي أججها "مبارك"
- إعادة الأمن والإستقرار للبلاد بعد قيامنا بثورتين في 3أعوام
- إطلاق الحملة القومية لإنقاذ وحماية نهر النيل

[1]– عام و نصف من انجازات السيسي، في : **http://www.face-masr.com/t~157080** ، تم الاطلاع على الموقع في:2016/05/30

- إطلاق مبادرة القضاء على فيروس "C"
- تحويل مصر لمحور لوجستي عالمي لتخزين وتداول الحبوب
- أهم انجاز اقتصادي عام 2015 هو افتتاح فرع قناة السويس الجديدة
- الحصول على العضوية غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي كممثل عن الدول العربية والأفريقية
- استطاع تنويع مصادر استيراد الأسلحة التي تحتاجها مصر

كخلاصة لهذا الفصل وبعد تسليط الضوء على الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية، في ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 وقيادتها للمراحل

الانتقالية التي مرت بها البلاد، نأتي الآن لتقييم ذلك الدور الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية.

في ثورة 25 يناير 2011 لم يظهر دور المؤسسة العسكرية بعد سقوط نظام مبارك، وإنما منذ أن أمر هذا الأخير قوات الجيش بالنزول إلى الشارع المصري، ومع أن ما كان مطلوبًا من الجيش هو قمع المتظاهرين، إلا أن الجيش تعامل بعقلانية مع الفوضى التي كانت تعم شوارع مصر أثناء الثورة، فالمؤسسة العسكرية أبت أن تتخذ إجراءات عنفية نظرًا لتاريخها ومكانتها لدى الشعب المصري، علاوة على ذلك فالأغلبية الساحقة من أفراد الجيش هم من الطبقة البسيطة في مصر، وبالتالي فالمؤسسة العسكرية هي كذلك جزء من النسيج الاجتماعي المصري. بعد سقوط نظام مبارك اضطلع المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسيير شئون البلاد إلى حين إجراء الانتخابات، وخلال الفترة الانتقالية الطويلة التي قادها سعى للحفاظ على مكانة مصر بالمنطقة، هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فقد حرص على تعبيد الطريق للسلطة التي ستحكم البلاد وذلك بتهيئة مناخ أكثر

ديمقراطية، وعند وصول الإخوان إلى السلطة انسحبت المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية ولكن ليس بشكل تام، ولكن سرعان إنما عادت إلى الواجهة السياسية من جديد وذلك بعد الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في يونيو 2013 والتي نتج عنها عزل الرئيس مرسي، وكما كان الفضل في نجاح ثورة 25 يناير للمؤسسة العسكرية، فإن نفس الشيء تكرر في ثورة 30 يونيو2013، فقد استمدت شرعية العمل الذي قامت به– عزل الرئيس الشرعي المنتخب– من الشعب المصري الذي خرج ليعبر عن سخطه من فشل نظام الإخوان.

وما يعاب على المؤسسة العسكرية المصرية، أنها عملت على إسقاط نظام شرعي، صحيح أن الإخوان لم يضعوا أي مشروع متكامل وواضح المعالم، يمهد لخروج مصر التدريجي من أزمتها الاقتصادية، ولكن في نفس الوقت لا شيء يدل على أن المؤسسة العسكرية المصرية تملك تصورًا أفضل من تصور الإخوان

ما يُحسب للمؤسسة العسكرية، منذ انطلاق ثورة 25 يناير حتى أحداث الـ30 من يونيو، هو مساهمة الجيش بمبالغ طائلة للدولة المصرية؛ سواء في شكل المساعدة في إعادة ترميم بعض الكنائس التي تعرضت لاعتداءات جماعات متطرفة أو لدعم الاحتياطي النقدي، فقد خصصت القوات المسلحة 3.12 مليار جنيه خلال تلك الفترة لدعم مختلف جهات الدولة، وعلى رأسها مليار دولار قرضا للبنك المركزي، وفقا لتصريحات محمود نصر مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، والتبرع بمبلغ 50 مليون جنيه كمساهمة في مشروع تطوير العشوائيات، وأصدر الفريق السيسي قرارا بتحمل القوات المسلحة المبالغ المستحقة على ربات الأسر السجينات اللاتي صدرت ضدهن أحكام بالسجن في قضايا العجز عن سداد الأقساط.

الخاتمة

الخاتمة

في نهاية الدراسة توصلنا إلى أن المؤسسة العسكرية المصرية استطاعت أن تنقذ مصر من خطر الغرق في الفوضى واللاأمن اللذين وقعت فيهما سوريا وليبيا مثلا. فقادت المرحلتين الانتقاليتين بصورة توحي بخبرة وعقلانية المؤسسة، واستمرت في تسيير شئون مصر إلى أن نظمت انتخابات لاختيار سلطة سياسية، دون الدفع بأحد قادتها لمنصب الرئاسة، لكن هذا لا يعني أنه لم يتم وصولهم إلى هذا المنصب، فقد تم انتخاب محمد السيسي رئيسًا لمصر بعد أن تخلى عن منصبه العسكري وترشحه بصفته المدنية، إذا فالآداء الجيد للمؤسسة العسكرية في المراحل الحرجة التي مرت بها مصر زادت من شعبية المؤسسة و قادتها لدى الشعب المصري، كما أنه لولا الأدوار التاريخية التي لعبتها المؤسسة العسكرية في محطات كثيرة في تاريخ مصر لما استطاعت أن تسد الفراغ السياسي الذي تلى ثورة 25 يناير و30 يونيو2013، لذا فمن الضرورة أن لا يتم تحييد المؤسسات العسكرية بالكامل عن الحياة السياسية خاصة في دول العالم الثالث التي تقع في أزمات سياسية بشكل مستمر، فالخبرة السياسية للمؤسسة العسكرية قد تنقذ ما يمكن إنقاذه في فترات الأزمة.

الملاحق

ملحق رقم:01

بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية:

من المجلس الأعلى للقوات المسلحة

أيها المواطنون

في هذه اللحظة التاريخية الفارقة من تاريخ مصر، وبصدور قرار الرئيس محمد حسني مبارك بالتخلي عن منصب رئيس الجمهورية وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد..ونحن نعلم جميعا مدى جسامة هذا الأمر وخطورته أمام مطالب شعبنا العظيم في كل مكان لإحداث تغيرات جذرية فأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتطلع مستعينا بالله سبحانه وتعالى للوصول إلى تحقيق آمال شعبنا العظيم وسيصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاحقا بيانات تحدد الخطوات والإجراءات التدابير التي ستتبع.

إن المجلس في نفس الوقت ليس بديلا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، ويتقدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل التحية والتقدير للسيد الرئيس محمد حسني مبارك على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حربا وسلما وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن.

وفي هذا الصدد فان المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم ولكل أفراد شعبنا العظيم.. والله الموفق والمستعان..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الملحق رقم:02

البيان رقم 2 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية[1]:

نظرا للتطورات المتلاحقة للأحداث الجارية والتي يتحدد فيها مصير البلاد، وفى إطار المتابعة المستمرة للأحداث الداخلية والخارجية وما تقرر من تفويض للسيد نائب رئيس الجمهورية من اختصاصات وإيمانا من مسئوليتنا الوطنية بحفظ واستقرار الوطن وسلامته قرار المجلس:

أولا : ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.
- الفصل في الطعون الانتخابية وما يلي بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة وإجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

ثانيا : تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي لتحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تنامي الانتقال السلمي للسلطة وصولا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إلية أبناء الشعب.

ثالثا : تؤكد القوات المسلحة على عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد على ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية حفاظا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

الملحق رقم: 03

نص الإعلان الدستوري المكمل[2] :

---

[1]- **الجريدة الرسمية**

[2]- الجريدة الرسمية، بتاريخ 17 يونيو 2012.

"بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في 13 فبراير سنة 2012، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 تقرر الآتي:

المادة الأولى:

يضاف إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 يناير 2011 فقرة ثالثة للمادة 30 والمواد 53 مكرر و53 مكرر 1 و53 مكرر 2 و56 مكرر و60 مكرر و60 مكرر 1 على النحو التالي:

المادة 30 فقرة3: إذا كان مجلس الشعب منحلا أدى الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا.

المادة 53 مكرر: يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة –بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري– بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه –حتى إقرار الدستور الجديد– جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.

المادة 53 مكرر1: يعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

المادة 53 مكرر2: يجوز لرئيس الجمهورية –في حالة حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة– إصدار قرار باشتراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة، ويبين القانون سلطات القوات المسلحة ومهامها، وحالات استخدام القوة والقبض والاحتجاز والاختصاص القضائي، وحالات انتفاء المسؤولية.

المادة 56 مكرر: يباشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاختصاصات المنصوص عليها في البند 1 من المادة 56 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته للاختصاصات.

المادة 60 مكرر: إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على

الشعب لاستفتائه في شأنه خلال 15 يوما من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.

المادة 60 مكرر1: إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس مجلس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية، أن مشروع الدستور يتضمن نصا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد، أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها 15 يوما، فإذا أصرت الجمعية علي رأيها، كان لأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، وتصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها، ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزما للكافة، وينشر القرار بغير مصروفات في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، وفي جميع الأحوال يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على مجلس الشعب لاستفتائه في شأنه، والمنصوص عليه في المادة 60 من هذا الإعلان الدستوري حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقا لأحكام هذه المادة.

المادة الثانية:

يستبدل بنص المادة 38 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 النص الآتي: "ينظم القانون حق الترشيح لمجلسيْ الشعب والشورى وفقا لأي نظام انتخابي يحدده".

المادة الثالثة:

ينشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره"

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- البارز، محمد. سقوط **الآلهة: كيف انهار مبارك ورجاله (جنرالات وثوار الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام)**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد،2012.

2- الجمل، مايسة. **النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة النخبة الوزارية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

3- الحكيم، سليمان. **أسرار العلاقة الخاصة بين عبد الناصر والإخوان**، القاهرة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1996.

4- السيد، عبد الفتاح، **ثورة التحرير: أسرار وخفايا ثورة الشباب**، القاهرة: دار الحياة،2011.

5- بيضون، احمد. **ثورة 23 يوليو حصيلة ودروس**، بيروت: مركز دارسات الوحدة العربية، ط1، 2003.

6- جبرون، أمحمد وآخرون. **الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب**. ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

7- جلال، أمين. **مصر والمصريون في عهد مبارك 1981-2011**، القاهرة: دار الشروق،2011.

8- حماد، زين الدين حماد. **الانقلابات العسكرية: التحضير، التنفيذ، التثبيت**، 2000.

9- سليمان، خالد. **شهود على العصر**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.

10- عبد الله، ثناء. **مستقبل الديمقراطية في مصر: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: دراسات الوحدة العربية، 2005.

11- عز الدين، شكري. **عين العاصفة**، الدوحة: مؤسسة قطر للنشر، 2012.

12- فهمي، أحمد. **مصر2013 دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل**، ط1، القاهرة: مركز البحوث والدراسات، 2012.

13- هلال، علي الدين. **تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات،

14- هيكل، محمد حسنين، **حرب الثلاثين سنة**،ج1، سنوات الغليان، القاهرة :مركز الأهرام للترجمة، 1988م.

ثانيا: المذكرات الجامعية

1- الجبور، محمد سمير. **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية في ظل التحولات السياسية، (** رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة غزة)، مارس، 2014.

2- العمراوي،فريدة، **أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية "دراسة حالة مصر**، (مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة)، 2014.

3- غراب، امحمد رفيق. دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب افريقيا، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3)، 2013.

4- ياسر، محمد علي. **دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 يناير 2011**، (رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة غزة)، 2013.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- شاكر النابلسي،" **الجيش والسلطة والثورة**"' في
http://www.al-watan.com/viewnews.aspx?n=BE612348-CFAC-4BC1-8DFA-082EA3522889&d=20120607&writer=0

2- جمال سلطان،،انقلاب 23 يوليو 1952 والتأسيس لعسكرة الدولة"، في
http://almesryoon.com/المقالات/11-جمال-سلطان/522665-

3- محمد عطية,"العلاقات المدنيه العسكرية فى مصر 1981-2010", في :
http://www.thaqafaonline.com/2011/02/blog-post.html

4-الهيئة العامة للاستعلامات ، ثورة 23 يوليو 1952 ، في:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=28315#.Vy-qV4SLTIU

5- أحمد الحفناوي،" التداخل بين المؤسسة العسكرية والحياة المدنية في مصر"، في:
https://drelhefnawy.wordpress.com/2013/09/03/التداخل-بين-المؤسسة-العسكرية-والحياة/

6- دولة الجيش من محمد علي إلى السيسي :كيف أحكم العسكريون قبضتهم على مقاليد السلطة في مصر، في: **http://www.sasapost.com/the_egyptian_military_history/**

8-Ian Black, Middle East editor guardian.co.uk,
http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/04/egypt?INTCMP=SRCH

7- وسام جعفر، رجال الأعمال والدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية،في:-http://www.eipss-eg.org/رجال_الأعمال_والدور_الاقتصادي_للمؤسسة_العسكرية/2/0/317

8- صحيفة ألمانية تكشف: مصر (شعبا ومقدرات) مملوكة من العسكر"، في:
http://alasr.me/articles/view/1493 /

9- صبري سعيد، مع تعقّد العلاقات العسكرية المدنية: كيف تنشأ المشاركة في السياسة، في
http://www.acrseg.org/20405

10- طارق البشري،" الإطار التاريخي والسياسي لثورة 25 يناير بمصر"، في :
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/20117211328393850.html

11- أهم الأسباب التي دفعت إلى قيام ثورة 30 يونيو، الهيئة العامة للاستعلامات، في:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=5114#.VzgBB4SLTIW

12- يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر"، في :
http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=329

13- رانيا زادة،" دور الجيوش العربية في الحياة السياسية : مصر أنموذجا"، في:
http://arb.majalla.com/2013/09/article55247626/

الفهرس

مـــــــــقدمـــــــة

الفصل الاول: تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية و أدوارها.....07

المبحث الأول: تاريخ المؤسسة العسكرية المصرية.....08

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية في فترة حكم جمال عبد الناصر.....11

المطلب الثاني : **المؤسسة العسكرية في فترة حكم أنور السادات**.....13

المطلب الثالث : **المؤسسة العسكرية في فترة حكم حسني مبارك**.....14

المبحث الثاني: **دور المؤسسة العسكرية على المستوى الاستراتيجي والاقتصاد**.....16

المطلب الأول: دور المؤسسة العسكرية على المستوى الاستراتيجي.....16

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية على المستوى الاقتصادي.....18

الفصل الثاني: دور المؤسسة العسكرية السياسي بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013.....21

المبحث الأول: **دور المؤسسة العسكرية السياسي في ثورة 25 يناير**.....22

المطلب الأول : عوامل قيام ثورة 25 يناير 2011.....23

المطلب الثاني : **دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية الأولى**.....**29**

المطلب الثالث: مكانة المؤسسة العسكرية في نظام جماعة الاخوان المسلمين.....35

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية السياسي في ثورة 30 يونيو 2013.....38

المطلب الأول: عوامل قيام ثورة 30 يونيو 2013.....38

المطلب الثاني: مصادر الشرعية لتدخل المؤسسة العسكرية في ثورة 30 يونيو2013.....41

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية السياسي في المرحلة الانتقالية الثانية.....42

الخاتـمة 48

الملاحق..... .....**50**

المراجع **54**

الفهرس .....

ملخص الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحليل مختلف أبعاد الدور السياسي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في مصر، لاسيما في لفترة المراحل الانتقالية التي تلت ثورة 25 يناير 2011 وثورة 30 يونيو2013، وهذا للإجابة على التساؤل المركزي الذي تتمحور حوله هذه الدراسة وهو: هل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية يؤثر على الاستقرار السياسي للدول ؟ والى أي مدى أثر ذلك الدور على الاستقرار السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011، وقد عالجنا اشكالية الدراسة في فصلين، الفصل الاول تاريخ المؤسسة العسكرية ودورها على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي، وفي الفصل الثاني درسنا دور المؤسسة العسكرية المصرية السياسي في ثورة 11 يناير 2011 و 30 يوينيو 2013.

We seek through this study to analyze the various dimensions of the political role of the military institution in egypt. There is no doubt that the role of the military in political life had its impact and repercussions on the important stations in the history on these countries, especially the stages of democratic transformation that these countries witnessed . In this study we examined the political role of the Egyptian military institution in the transitional stages that followed the revolutions of January 25, 2011 and June 30, 2013. So to answer the central question that the study is about : does the political role of the military institution affect the political stability in the third world countries ? and to what extent is the impact of that role on the political stability in Egypt after the January 25, 2011 ? We tackled the

problematic of study in two chapters, the first chapter, we studied the history of the military institution and its role on the strategic and economic level. In the fourth chapter We studied the political role of the Egyptian military in revolutions of January 11, 2011 and 30 January 2013.